مجموعة عمل
اقتصاد سوريا
SYRIAN ECONOMIC TASK FORCE

الخارطة الاقتصادية لسوريا الجديدة

النظام الإحصائي

التقارير السابقة من الخارطة الاقتصادية

قطاع النفط والغاز

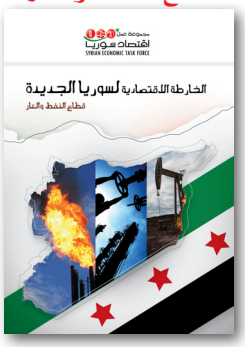

قطاع الكهرباء

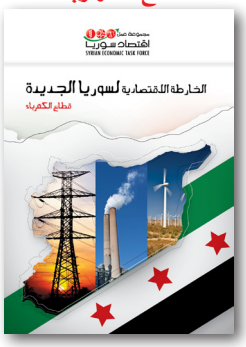

قطاع المواصلات والطرق

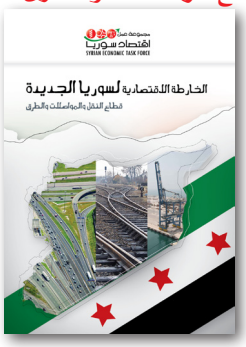

قطاع المياه

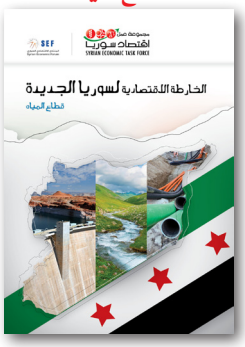

السياسات المالية والنقدية

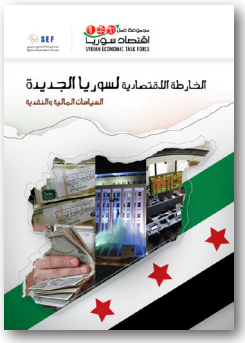

القطاع الزراعي

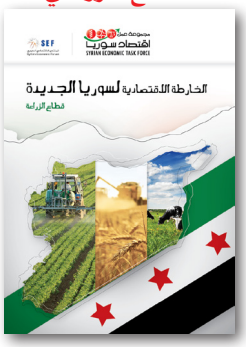

التشريعات الاقتصادية والإدارية

التعليم واليد العاملة

الإسكان وإعادة الإعمار

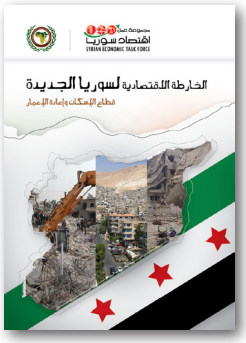

لتحميل التقارير السابقة:
http://syrianeconomic.org/syrianeconomicmap

مجموعة عمل اقتصاد سوريا. جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة© ٢٠١٤

لا يجوز – دون الحصول على إذن خطي من مجموعة عمل اقتصاد سوريا – استخدام أي من المواد التي يتضمنها هذا التقرير، أو استنساخها أو نقلها، كليا أو جزئيا، في أي شكل وبأي وسيلة، سواء بطريقة إلكترونية أو آلية، بما في ذلك الاستنساخ الفوتوغرافي، أو التسجيل أو استخدام أي نظام من نظم تخزين المعلومات واسترجاعها.

إهداء

مجموعة عمل اقتصاد سوريا تهدي هذا المشروع الوطني إلى الشعب السوري الأسطوري الذي سطّر أعظم آيات التضحية من أجل الكرامة والحرية والحكم الرشيد، وتضع بين يديه دراسة اقتصادية توعوية كي يدرك أهلنا الطاقات الكامنة لاقتصاده الغني، وبذلك يكون بين أيديهم مادةً أولية تُمكّنهم من معايرة أداء الحكومات القادمة على أساسها، لأن على الشعب أن يستعيد مكانته الحقيقية في صناعة القرار ومراقبة تطبيقاته.

كلمة شكر لابد منها

لم يكن لعمل مجموعة عمل اقتصاد سوريا و لا لمشروع الخارطة الاقتصادية لسوريا الجديدة أن يرى النور لولاتوفر البيئة الحاضنة له، حيث أن هنالك الكثير من الأشخاص الذين وقفوا إلى جانب المشروع وعلى رأسهم الصديق الأستاذ أيمن قصاب باشي الذي لم يألُ جهدا في الدعم المادي والمعنوي كمساهمة منه في الثورة السورية المباركة. ونود أن نشكر جميع الخبراء الذي ساهمو ا في مراجعة هذا التقرير وعلى رأسهم الأستاذ عبدو حسام الدين.

مجموعة عمل اقتصاد سوريا

كلمة رئيس المجموعة

عندما بدأت الثورة السورية المباركة بالبزوغ في آذار ٢٠١١ امتطى الوطنيون الشرفاء من أصحاب الأقلام أحصنتهم وهمّوا للذود عن ثورة الكرامة والعزة، لمساندة أخوتهم على الأرض، وكلٌّ نافح عنها من ثغره، فمنهم من كتب في حقل السياسة ومنهم في التاريخ ومنهم في الثقافة الدينية ومنهم في الاجتماع ومنهم في الاستراتيجية العسكرية، وكان لي شرف التصدي مع غيري من الاقتصاديين للثغر الاقتصادي، فكتبت مقالتي بعد شهرين من الثورة بعنوان "الخطاب الاقتصادي للثورة السورية" محاولاً التأكيد على أن بوصلة الثورة واضحة وأن الثورة تعرف ماذا تريد اقتصادياً، فهي ثورة تتطلع لملامح اقتصاد الحكم الرشيد، والحرية الاقتصادية، والعدالة، وتؤمن أن التنمية الاقتصادية غايتها الأسمى هو الإنسان، لاليبرالية متوحشة ولاإدارة مركزية محنطة، إنما نظام اقتصادي يهتم بالطبقة الأقل حظا في المجتمع، ويقوي ويفعل القطاع العام المنتج، ويضع برامج إدارية لتأهيل المترهل منها، ويؤمن أن القطاع الخاص هو قاطرة التنمية الاقتصادية، التي تخلق فرص العمل وتشجع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ويؤمن بالشراكة مع العالم للعمل على وضع سوريا في مصاف الدول الصاعدة.

لقد بذل فريق مجموعة عمل اقتصاد سوريا جهود مضنية من أجل وضع مسألة الاقتصاد السوري وإعادة الإعمار على مائدة بحث الدول الصديقة، وكان أن خرجت من مؤتمر أبوظبي مجموعة عمل اقتصاد سوريا المعنية بإعادة إعمار سوريا والتي تراسها ألمانيا والإمارات، وأقيمت ثلاثة مؤتمرات هامة في أبوظبي ٢٤ مايو/أيار ٢٠١٢ وحضر ذلك المؤتمر ٥٩ دولة و٧ منظمات دولية، وفي ٩ سبتمبر/أيلول ٢٠١٢ في برلين حيث حضر ممثلين عن ٦٤ دولة و١٠ منظمات دولية، ومن ثم قمنا مع المجموعة بإعداد مؤتمر "الشراكة للاستثمار في سوريا المستقبل" في دبي ٢١ نوفمبر/تشرين الثاني حيث حضر مايزيد عن ٥٠٠ رجل أعمال سوري ودولي وتعهد رجال الأعمال السوريين بالاستثمار في سوريا بأكثر من ٥ مليار دولار بعد توفر الحد الأدني من الأمن.

أقيمت عدة ورشات عمل خلال تلك الفترة، وكان الهم الذي راودني هو كتابة الخارطة الاقتصادية لسوريا الجديدة في أكثر من خمسة عشر ١٥ قطاعاً حيوياً، لتكون بمثابة المشروع الوطني الذي يقدم هدية لرؤساء الحكومات، ويوضع في عهدة الشعب السوري كي يعرف إمكانية الاقتصاد السوري ولايطالب بأقل منها، فهو مشروع وطني تنموي وتوعوي في آن معاً، ولعل أهم ورشات الأعمال التي أقيمت كانت في غازي عنتاب التركية ١٨ فبراير/شباط ٢٠١٣ حيث أقيمت ستة ورشات عمل متخصصة حضرها خبراء سوريون ودوليون وكذلك متخصصون عن المجالس المحلية في مجالات المياه والزراعة والتشريعات الاقتصادية والمالية، والإسكان، والسياسة النقدية والمالية، والتعليم والعمالة.

لقد كنا مساهمين بفعالية في صياغة خارطة التحول الديمقراطي التي ساهم فيها أكثر من ٣٠٠ باحث على مدى سنة ونصف، والتي تعد بحق الوثيقة الوحيدة للثورة السورية التي تضع رؤية مفصلة شاملة ومتكاملة في كل المناحي ومنها الاقتصادية، وأطلق التقرير في ١٤ أغسطس/آب ٢٠١٣، وحيث رأست القسم الاقتصادي في التقرير، أجد لزاما تخصيص صفحة واحدة لوضع القارئ في صورة ملخص توصيات الفصل الحادي عشر المعني بوضع أسس السياسات الاقتصادية لبناء اقتصاد سوري مزدهر مابعد انتهاء الأزمة، وبإمكان القارئ قراءة كل التقرير أو الفصل الاقتصادي الوارد فيه عبر الوصلة الالكترونية.

رئيس مجموعة عمل اقتصاد سوريا

د.أسامة قاضي

وضع الأسس لسوريا مزدهرة: السياسات الاقتصادية

خطة التحول الديمقراطي في سوريا

لتحميل التقرير:
http://syrianexperthouse.org/

لا تستطيع سوريا الوصول إلى الحرية السياسية الحقيقة بشكل منفصل عن الحرية الاقتصادية والعكس صحيح، فالنهضة الاقتصادية في سوريا يجب أن تقوم جنبا إلى جنب مع النهضة السياسية التي تحصل الآن، ولم نعد نستطيع القول أن الوقت ما زال مبكرا لموازنة هذه النهضة، فمع انضمام الشعب السوري إلى ركب الشعوب الديمقراطية، واستعادة مكانته الشرعية في المجتمع الدولي، وتحقيق السلام والاستقرار أصبح لزاما على الشعب السوري أن يبدأ بتأسيس سوق اقتصادي حر، ومحاولة تقوية إدماجه مع سوق البضائع والخدمات والأفكار محليا وعالميا على نحو تدريجي، على على جهة، و ريا بإيجاد قطاع خاص منظم ونامويمكننا توصيف نموذج اقتصادي جديد في سوريا بإيجاد قطاع خاص منظم ونام على جهة، وعلى الجهة الأخرى التأسيس لحكم ديمقراطي مسؤول، ليكون هذا النموذج قادراً على تلبية طموحات الشعب للحرية، والكرامة، والوظائف، والازدهار.

توصيات خطة التحول الديمقراطي في سوريا في المجال الاقتصادي:

يمكن إجمال ما توصل له أعضاء بيت الخبرة من سياسات مقترحة وتوصيات في النقاط التالية:

أولا: أولويات الحكومة الانتقالية:

١. الاستمرار في دفع رواتب العاملين في القطاع العام.
٢. تأمين مساكن مؤقتة للاجئين والنازحين لحين تمكينهم من العودة لمساكنهم.
٣. تأمين الخدمات الأساسية للاجئين والنازحين من غذاء ولباس وعلاج وغير ذلك.
٤. تأمين حماية الخدمات الأساسية والمرافق العامة.
٥. الإعداد من أجل إعاة هيكلة القطاع العام والهيكلية الإدارية للدولة.
٦. العمل على استرجاع الأموال والممتلكات المجمدة في الخارج.
٧. تجميد واستعادة الأصول المنقولة وغير المنقولة لحزب البعث.
٨. تشكيل لجنة لدراسة العقود المبرمة من قبل النظام مع الدول والمنظمات الدولية.
٩. إصدار قرار بإلغاء كافة العقود المبرمة من قبل النظام السوري في الفترة ما بين آذار ٢٠١١ وتاريخ تشكيل الحكومة الانتقالية.
١٠. إنشاء صندوق لدعم سوريا ولإعاة ا لإعمار.
١١. إصدار قانون عام بإعادة الممتلكات المؤممة من قبل الدولة لأصحابها.
١٢. تبديل العملة السورية الحالية، وهو ما يحتاج لاستقرار اقتصادي وقد تحتاج فترة طويلة من الزمن.
١٣. العمل على رفع العقوبات الاقتصادية عن سوريا.

ثانياً: السياسات المرجو اتخاذها من قبل الحكومة الانتقالية:

١. مواجهة التضخم العالي المنتظر.
٢. تهيئة الأجواء لدخول رؤوس الأموال بسلاسة منذ اليوم الأول.
٣. حماية العملة من الانهيار وذلك بعدد من الإجراءات التي سبق ذكرها كالاستمرار في دفع الرواتب وتأمين الحاجات الأساسية للمواطنين. في الواقع العملة في طور الانهيار وهذاشيء متوقع في ضوء الأحداث الجارية في سوريا منذ أكثر من عامين، غير أن دور الحكومة هنا سيكون محاولة تقليص حجم هذا الانهيار وذلك من خلال سياسات أخرى أيضا كضبط دولرة العملة السورية وتحرير منضبط لدخول العملة الصعبة أن يقوم البنك المركزي بسياسة تقويم اضطراري.
٤. التمسك بمبادئ الحكم الرشيد.
٥. تعزيز وتفعيل العلاقات الاقتصادية مع دول الجوار وباقي دول العالم وخاصة أصدقاء سوريا من أجل حثهم على ضخ الاستثمارات في السوق السوري.
٦. العمل على رفع كفاءة العامل السوري في مختلف المجالات.

الرؤية الإقتصادية لسوريا الجديدة

اجتماع كبار مسؤولين مجموعة أصدقاء سوريا المعنية بإعادة بناء الاقتصاد السوري
أبوظبي ٢٤ مايو ٢٠١٢

نتطلع في سورية الجديدة إلى استئناف سير النشاط الاقتصادي وذلك من خلال:

١. التركيز على استمرار وحماية الخدمات العامة المهمة، والحساسة مثل المياه النظيفة، الكهرباء، والمرافق العامة كوسائل المواصلات، والتعليم، والصحة.
٢. حماية المنشآت، والمرافق العامة، والخاصة لاسيما في المرحلة التي تَلي سقوط النظام مباشرة.
٣. إعادة بناء المدن السورية التي دمّرها النظام خلال حربه على الشعب السوري.
٤. محاربة التضخم، ودعم استقرار العملة السورية.
٥. نتطلع في سورية الجديدة إلى صون عمل وفعالية الخدمات والمنشآت العامة من خلال:
٦. الاستمرار في دفع الرواتب للموظفين في القطاع العام من خلال دعم الميزانية من المانحين الدوليين، واستئناف الصادرات، وزيادة الدخل العام عن طريق تحصيل الضرائب.
٧. تحسين كفاءة العاملين في القطاع العام، والحفاظ على الخبراء المؤهلين في كل القطاعات الإدارية.
٨. ستؤسس سورية الجديدة لدولة القانون وتشجيع الحكم الصالح الرشيد من خلال:
٩. تعزيز مبادئ الشفافية، والمحاسبة.
١٠. محاربة الواسطة، والمحسوبية، والفساد.
١١. ضمان استعادة الممتلكات، والأموال المنهوبة من قبل النظام السابق للدولة السورية.
١٢. ضمان حق كل مواطن سوري في المحاكمة العادلة أمام قضاء عادل ونزيه، مع ضمان التطبيق العادل والناجز للأحكام القضائية.
١٣. تطوير نظام ضريبي يقوم بتحصيل، وإعادة توزيع العائدات تماشياً مع الأهداف الوطنية.
١٤. تشجيع اللامركزية، والتنمية الاقتصادية المحلية للبلديات على مستوى كافة المدن السورية.
١٥. نتطلع في سورية الجديدة لإعادة وصول الموارد، والبضائع والخدمات السورية للأسواق العالمية، من خلال:
١٦. العمل مع شركائنا الدوليين لضمان رفع العقوبات الاقتصادية فور سقوط النظام الحالي.
١٧. تعزيز وتفعيل العلاقات التجارية مع دول الجوار، ومع الشركاء التجاريين ذات المكانة في الاقتصاد والسوق العالمي.

نتطلع في سورية الجديدة لتقوية ودعم القطاع الخاص من خلال:

١. تطبيق سياسات التنافسية، وإجراءات الشفافية.
٢. إصلاح القطاع المالي لتهيئة البيئة الاستثمارية، ليبدأ رجال الأعمال السوريين أعمالهم أو يبدأوا بتوسيعها.
٣. تركيز الاهتمام على احتياجات، ودعم المشروعات الصغيرة، والمتوسطة.
٤. ضمان المسئولية الحكومية، والاجتماعية لإعادة بناء القطاعات المملوكة للدولة.
٥. خلق مناخ استثماري لتشجيع الاستثمارات المحلية، والخارجية.
٦. تشجيع الجاليات السورية في الخارج للمساهمة في إعادة بناء الاقتصاد السوري.
٧. نتطلع في سورية الجديدة إلى تشجيع المساواة والعدالة الاجتماعية من خلال:
٨. تمكين المرأة السورية، وتعزيز مشاركتها في كافة القطاعات السورية، بما فيها قطاع الأعمال.
٩. إلغاء كافة الممارسات التميزية على سبيل المثال تهميش الأكراد في منطقة الجزيرة.
١٠. صياغة سياسات وبرامج فاعلة لسوق العمل، وضمان توفير نظام كفء للضمان الاجتماعي.
١١. ضمان حرية التجمع لاستقطاب، وتشكيل مؤسسات المجتمع المدني.

جدول المحتويات

أولا- المقدمة ٨
ثانيا- لمحة عن واقع النظام الإحصائي في سورية ١٠
١- الجهات المكونة للنظام الإحصائي في سورية ١١
٢- مراجعة للإطار القانوني الناظم للجهاز الإحصائي في سورية ١٢
ثالثا- التحليل الاستراتيجي للوضع الراهن للنظام الإحصائي ١٣
١- نقاط القوة ١٣
٢- نقاط الضعف ١٦
٣- الفرص ١٨
٤- التحديات ١٨
رابعا- الرؤية والرسالة والأهداف ١٩
١- الرؤية ١٩
٢- الرسالة ١٩
٣- الأهداف ١٩
- قصيرة الأجلَ ١٩
- متوسطة الأجلَ ٢١
- طويلة الأجلَ ٢٧
خامسا- الخاتمة ٣٠

أولاً: مقدمة

سوف تتسارع عملية الهيكلة الاقتصادي التي سوف تشهدها سورية من خلال تسريع تنفيذ برامج إعادة الإعمار والسعي الحثيث نحو تحقيق التكامل والاندماج مع الاقتصاد العالمي من خلال انضمام سورية إلى منظمة التجارة العالمية، وتوقيع اتفاقيات مع الدول الآخرى مثل اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي. وبشكل عام تركز عملية إعادة الإعمار على تشجيع الاستثمار وتنمية الصادرات الوطنية من خلال تشجيع المنافسة وتقليص التدخل الحكومي في الاقتصاد الوطني، لإفساح المجال أمام قوى السوق لتلعب دورها في توزيع الموارد بين الإستخدامات المختلفة .ولهذه الغاية، سوف يتم إطلاق العديد من المبادرات الهادفة إلى تعزيز مسيرة التنمية الاقتصادية والإجتماعية المستدامة، إلى جانب إنشاء مناطق اقتصادية خاصة في بعض المحافظات لتوزيع ثمار التنمية على جميع المواطنين. وكذلك إعادة الإعمار مطالب بتحقيق العديد من الانجازات على مستوى الاقتصاد الكلي وذلك على الرغم من ظروف عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي على المستوى الدولي، بشكل عام، وفي منطقة الشرق الأوسط بشكل خاص. بالإضافة إلى تشجيع الاستثمارات الخاصة، المحلية والأجنبية، إلى مستويات قياسية نتيجة البدء في تطبيق برنامج الانفتاح الاقتصادي وتوفير البيئة الاستثمارية الملائمة.

وفي ظل هذه التغيرات والتطورات المتوقعة، فإن الطلب على البيانات الإحصائية سوف يزداد للمساعدة في قياس وفهم أداء الاقتصاد الوطني، وخصوصاً مراقبة التغيرات الدورية والهيكلية التي تؤثر على النمو الاقتصادي. وسوف تبرز الحاجة إلى ضرورة تطوير نطاق واسع من المؤشرات، سواء ما يتعلق منها بالمخرجات أو بالمدخلات، بحيث تكون الإحصاءات الرسمية قادرة على توفير وصف دقيق للآثار الاقتصادية والإجتماعية لمختلف السياسات والإجراءات الحكومية المتعلقة في إعادة الإعمار. إضافة إلىذلكا هناك عدم دقة وعدم شفافية في الاقتصاد بشكل عام، وبالتالي فإن احتساب المؤشرات الكلية على مستوى القطر لا يسهم في تزويد صانعي القرار والباحثين بصورة واضحة لفهم التغيرات الاقتصادية والإجتماعية في مختلف مناطق سورية وعليه، فقد برزت الحاجة إلى إنتاج البيانات الاقتصادية والإجتماعية التفصيلية على المستويات الإدارية المختلفة، لأهمية مثل هذه البيانات في إعداد خطط التنمية الاقتصادية والإجتماعية الهادفة إلى تنمية المحافظات وخصوصاً تلك التي تعرضت إلى التدمير، وتقليص التباين التنموي بينها، ناهيك عن حقيقة أن التغيرات الإجتماعية والسياسات الحكومية تؤثر بطرق مختلفة على المجموعات المختلفة من السكان، الامر الذي يفضي إلى زيادة الطلب على البيانات الموضوعية الموزعة حسب الخصائص المختلفة.

وفي ظل التزام الحكومة الجديدة المنتخبة ديمقراطياً بمعالجة مشاكل التباين التنموي بين المحافظات، والبطالة والفقر والفساد، وعملية التسامح الإجتماعي والسير بثبات نحو الشفافية، وسعيها الحثيث لإعطاء القطاع الخاص الدور الرئيسي في قيادة الاقتصاد الوطني وإرساء حياة ديمقراطية مستقرة، فإن تحقيق ذلك يتطلب توفير معلومات إحصائية ذات جودة عالية لرفع جودة القرارات المتخذة ولمراقبة مدى التقدم في مختلف المجالات .كما أن التأكيد على المفهوم الجديد الذي ينادي برسم السياسات استناداً برامج المراقبة والتقييم قد أدى إلى تزايد أهمية البيانات الإحصائية في عملية تحليل السياسيات، خصوصاً في ظل وجود محاور متقاطعة أو متداخلة، وهي المحاور التي يتضمن كل منها عدة سياسات واجراءات، كما قد تتعلق السياسة الواحدة منها بأكثر من موضوع واحد، وبالتالي فان توفير الإحصاءات التي تتعلق بأوجه مختلفة للمحور الواحد بحيث تكون قابلة للمقارنة سيسهم في الوصول إلى فهم المحور المعني بشكل شمولي.

كما جاء في التقرير الأولي لإطلاق مشروع الخطة الوطنية لمستقبل سورية الذي قدمته الاسكوا في كانون الأول ٢٠١٢، إن المرحلة الإنتقالية ستواجه صراعات إيديولوجية وسياسية من قبل الفرقاء المختلفين الذين« سيحاولون جاهدين لتوجيه المرحلة القادمة بما يخدم أجنداتهم الخاصة .ومن الضرورة بمكان أن تتوفر للسوريين قاعدة معلومات مستقلة توضح لهم التجارب الناجحة وترسم لهم سيناريوهات عملية مبنية على أفضل مقاربة للواقع السوري لمعالجة مشاكلهم بعيداً عن الأفكار الإيديولوجية وبطريقة تضمن استحقاقات المرحلة الإنتقالية في تحقيق حوكمة رشيدة وتنمية مستدامة».

لذلك سوف تكون عملية بناء نظام إحصائي قادر على تلبية متطلبات المرحلة القادمة من الأولويات التي يجب أخذها بعين الإعتبار في المرحلة الأولى وهذا ما يدعونا إلى تبني ثلاث مستويات في وضع خطة بناء النظام الإحصائي قصيرة (تمتد حتى ست أشهر) ، متوسطة الأجل (تمتد لسنتين) وطويلة الأجل نسبيا تمتد إلى خمس سنوات.

ثانياً: لمحة عن واقع النظام الإحصائي في سورية:

تقع سوريا في الجزء الجنوبي الغربي من قارة آسيا، وتتميز بتنوع تضاريسها. تطل سوريا على البحر الأبيض المتوسط ويبلغ طول الشريط الساحلي ١٩٣ كم، أما مجموع الحدود العام يبلغ ٢٢٥٣ كم وهو موزع بين تركيا في الشمال والعراق في الشرق والجنوب، والأردن في الجنوب، أما من ناحية الغرب فإلى جانب البحر الأبيض المتوسط يحد سوريا كل من لبنان وفلسطين المحتلة.

بموجب إحصاءات عام٢٠١١ بداية الثورة وقبل فإن عدد سكان سوريا كان يقدر بحوالي أربع وعشرين مليونًا ونصف بنسبة نمو طبيعي تعادل ٢,٤٪ سنويًا، أي بزيادة نصف مليون نسمة كل عام، وبمعدل أربعة أطفال لكل أمرأة سورية. وتبين الاحصاءات بأن الهرم السكاني هو فتي نسبي لأنه توزع كما يلي: نسبة ٣٧،١٪ دون ١٥ سنة ونسبة ٥٨،٨٪ لمن هم بين / ١٥ -٦٥/ سنة ونسبة ٤،١٪ لمن هم فوق ٦٥ سنة. وبلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ٣،٤٪، وكانت مساهمة القطاعات الاقتصادية كما يلي (الزراعة ١٦،٣٪-الصناعة ٢٣،٧٪-التجارة ٢٠،١٪-الخدمات الحكومية ١٤،١٪-باقي القطاعات ٢٥،٨٪). أكثر من نصف السكان يقيم في المدن، وتعتبر مدينة حلب أكبر المدن السوريّة. ويتوزع السكان على أربع عشرة محافظة كما هي مبينة في الخريطة التالية:

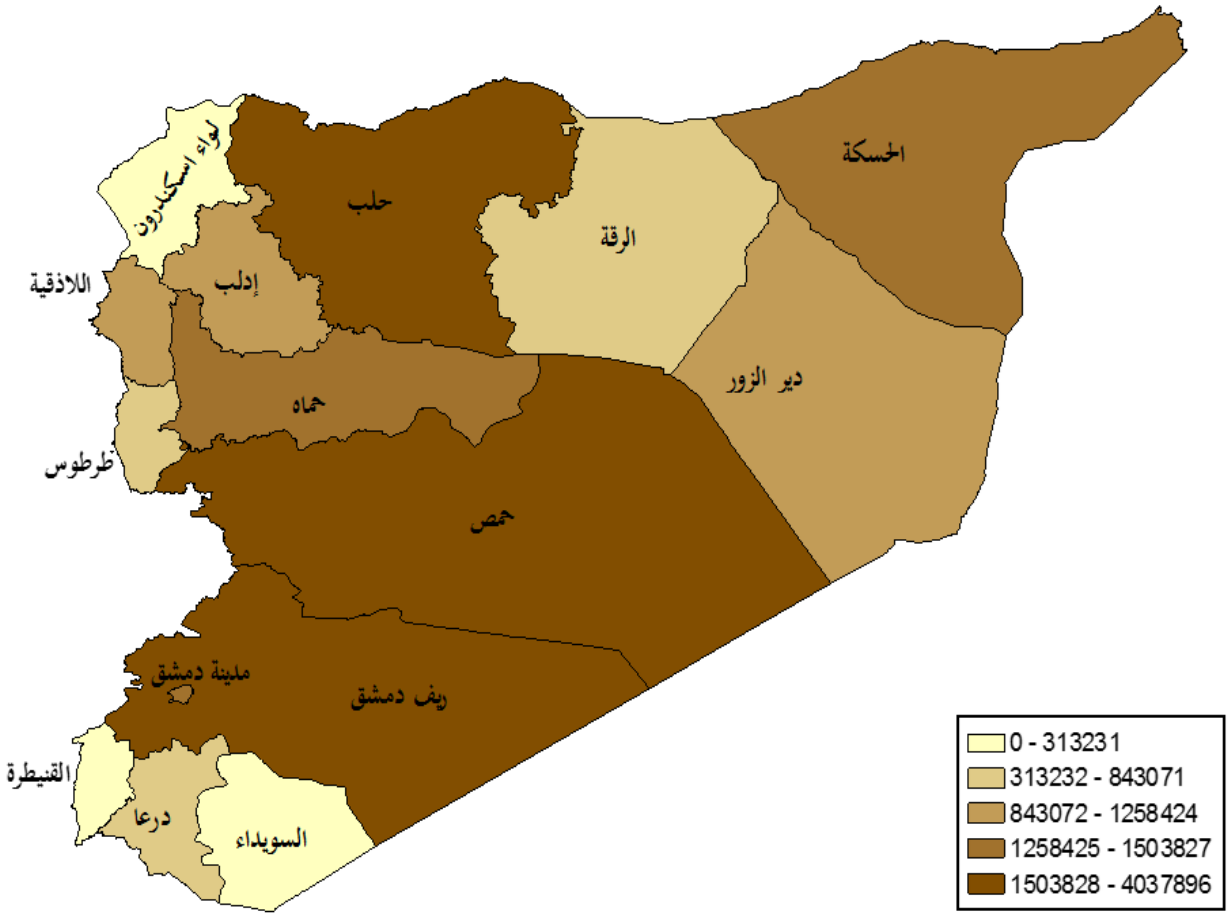

١. الجهات المكونة للنظام الإحصائي في سورية:

يتكون الجهاز الإحصائي من عدة جهات رئيسة تقوم بإنتاج الرقم الإحصائي أهمها المكتب المركزي للإحصاء ويعتبر الجهة الرئيسة المخولة بذلك. كما تتوجد بعض الجهات الحكومية مثل البنك المركزي ووزارة المالية حيث يهتمان بالجانب المالي والنقدي في سورية.

- **المكتب المركزي للإحصاء:**

يعد المكتب المركزي للإحصاء الجهة المعنية بإنتاج الرقم الإحصائي في سورية. ويرتبط المكتب المركزي للإحصاء بجميع الجهات في الدولة من خلال مديرات الإحصاء والتخطيط في مؤسسات الدولة التي تقع على عاتقها جمع المعلومات على مستوى القطاعات. حيث تقوم هذه المديريات على جمع البيانات وتحليلها ونشرها على مستوى الوزارة المعنية. يتم إرسال هذه البيانات إلى المكتب المركزي للإحصاء حيث يتم تجميعها على مستوى القطر ونشرها حسب الوسائل المتوفرة في المكتب المركزي للإحصاء وبشكل خاص المجموعة الإحصائية.

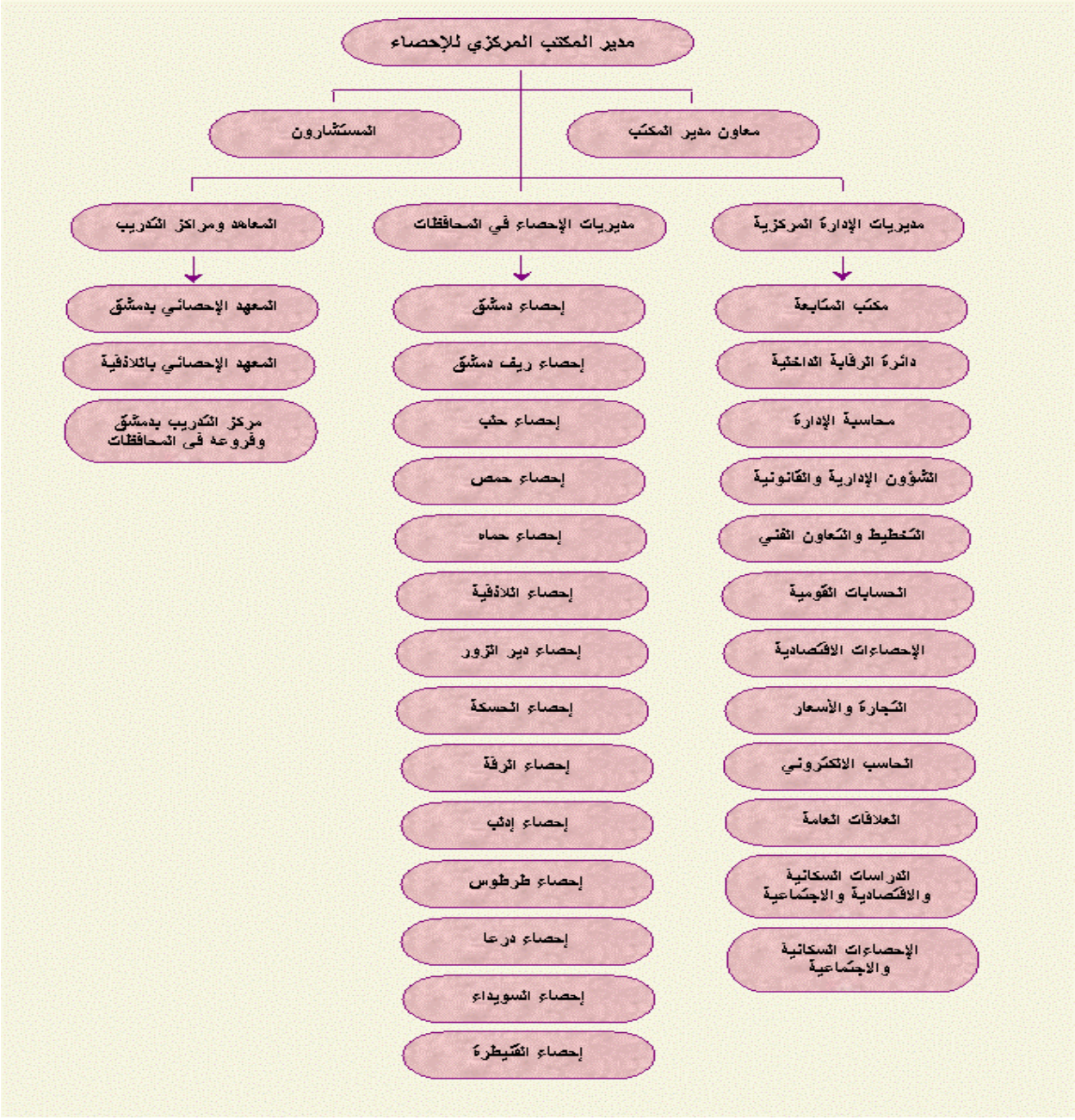

كما يقوم المكتب المركزي للإحصاء بإجراء التعداد العام للسكان والمساكن والحيازات الزراعية كل عشر سنوات[1].
كما يجري المكتب المركزي للإحصاء بعض المسحوات الاقتصادية والإجتماعية ذات الأهداف المحددة مثل مسح الطلب على قوة العمل-مسح العرض من قوة العمل ومسح صحة الام والطفل ومسح دخل ونفقات الاسرة ومسح المنشات. تجرى أغلب هذه المسوحات بالتعاون مع المنظمات الدولية مثل صنوق الامم المتحدة الانمائي ومنظمة الصحة العالمية وبعض الصناديق العربية والمعهد النرويجي فافو.
يصدر المكتب المركزي للإحصاء مجموعة من الإحصاءات سواء بالمجموعة الإحصائية أو موقع المركز[2] تتمثل بالإحصاءات السكانية الإحصاءات الاقتصادية و إحصاءات التجارة و قوة العمل و مؤشرات إحصائية لأرقام القياسية CPI.

- **بعض المؤسسات الآخرى المعنية بالرقم الإحصائي:**

من بعض المؤسسات المنتجة للرقم الإحصائي هو البنك المركزي حيث يصدر نشرية ربعية غير دورية. يختص البنك المركزي بعملية جمع البيانات المتعلقة بالأمور النقدية حيث يقوم البنك المركزي بجمع البيانات النقدية والبيانات الخاصة بميزان المدفوعات واحتياطي العمل الصعبة بالإضافة إلى الدين الخارجي. بالإضافة إلى البنك المركزي هناك وزارة المالية حيث تختص الوزارة عن طريق مديرية التخطيطوالإحصاء بجمع البيانات حول العمليات الحكومية من كافة الجهات التالبع للوزارة في الوزرات ومديرات المالية في المحافظات.

٢. مراجعة للإطار القانوني الناظم للجهاز الإحصائي في سورية:

ينظم المرسوم التشريعي رقم ٨٧ الصادر في تاريخ ١٩٦٨ الإطار العام للنظام الإحصائي حيث قضى بإحداث المكتب المركزي للإحصاء واعتبره الجهة الوحدية المخولة بجمع وتبويب ونشر البيانات الإحصائية. حيث لا يمكن أن تقوم إي جهة بهذه المهمة بدون موافقة المكتب المركزي للإحصاء. بقي القانون رقم ٣٥ الصادر بتاريخ ١٩٦٠/٢/٩ يضمن سرية وحماية البيانات كما يلزم جميع الأشخاص والمؤسسات بتقديم البيانات للأغراض الإحصائية.
أما المرسومان اللذان صدرا في ١٩٦٩ فقد ركزا على بعض النقاط التالية:

١- حددا دورية التعداد العام للسكان بعشر سنوات.
٢- أكدت المراسيم بأن السرية مصانة في القانون ٣٥ حيث لا يمكن إستخدام البيانات التي يجمعها المكتب المركزي للإحصاء لأغراض غير إحصائية أوتخطيطة وتقع ضمن حالات عدم احترام السرية الإحصائية التي تستوجب المساءلة القانونية. كما يخضع للعقوبة كل من يعطي بيانات غير صحيحة أو يمتنع عن الإدلاء بالبيانات المطلوبة. كما إعتبر الباحثين في المسح بمثابة موظفين حكوميين وبالتالي يمتلكون حصانات رسمية. للباحث الحق في الإطلاع على كافة المستندات والوثائق الخاصة بأية مؤسسة تدخل ضمن نطاق التعداد أو المسح.
٣- يخضع موظفو المكتب المركزي للإحصاء لنفس الانظمة والقوانين التي يخضع لها الموظفين الحكوميين في الدولة. ويتم تعينهم بموجب قرار من رئيس مجلس الوزراء. أما العاملون في المديريات والأجهزة الإحصائية والتخطيطية في الجهات العامة فأنهم تابعون فقط فني للمكتب المركزي للإحصاء ولا يوجد اي سلطة أو ميزة للمكتيب المركزي عليهم. حيث تخلق مشكلة نقلهم عن طريق الوزير المعني ارتباك في العملية الإحصائية وخصوصاً بعدما يخضعون إلى دورات من قبل المكتب أو الجهات الحكومية لرفد كفائتهم الإحصائية.
٤- لم تكن العلاقة واضحة فيما يتعلق مع الجهات التي تتمتع بسرية المعلومات أيضاً مثل البنك المركزي ووزارة المالية (على سبيل المثال مديرية الجباية في وزارة المالية) مع المكتب المركزي للإحصاء. كما لا يقوم جهاز الإحصاء والتخطيط في البنك المركزي بالتنسيق مع المكتب في تنفيذ إنشطته.
٥- لا يتضمن النظام الإحصائي اي اشارة إلى خدمة القطاع الخاص فهو يلزم النظام الإحصائي بنشر البيانات

١ إجريت عدة تعدادت كان أولها تعداد ١٩٢٠ حيث خلق مشكلة الأكراد ثم توالت التعدادات وفي الفترة الأخيرة أجرى المكتب المركزي للإحصاء تعداد ١٩٨١- تعداد ١٩٩٤- وأخر تعداد عام ٢٠٠٤
٢ www.cbssyr.org

في الإدارات والجهات الحكومية فقط. لذلك لا تأخذ الموازنات بعين الإعتبار حاجة القطاع الخاص ولكن يفند المكتب المركزي للإحصاء مسوحات تلبي بعض حاجات القطاع الخاص بتمويل من المعونات والهبات الخارجية.

٦- للمكتب المركزي للإحصاء الحصرية في إجراء المسوحات والتعداد العام للسكان. في حال أية جهة آخرى تود إجراء إي مسحاً لأغراض محددة فأنه يتوجب عليها الحصول على موافقة مسبقة من المكتب المركزي للإحصاء وغالبا ما يمول هذا المسح من المنظمات الدولية والهبات.

في الفترة الاخيرة، وفي بعض الحالات الخاصة قام عدد من المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية (منظمة الامم المتحدة للطفولة UNICEF وبرنامج الامم المتحدة الانمائي UNDP ومعهد الدراسات الدولي للعلوم التطبيقية في النرويج FAFO)

٧- يتكون مجلس إدارة المكتب من مدير المكتب وبعض معاونيه بالإضافة إلى بعض معاونو الوزراء في الوزرات المعنية مثل الاقتصاد والإدارة المحلية وهيئة تخطيط الدولة مصرف سورية المركزي. لذلك نجد أن التركيز الأكبر للمكتب المركزي للإحصاء على القطاع العام ومتطلباته التخطيطية في المقام الأول. كما يخضع الهيكل التنظيمي للمكتب المركزي للإحصاء لنفس القواعد المطبقة في القطاع العام

ثالثاً: التحليل الاستراتيجي للوضع الراهن للنظام الإحصائي:

يعاني النظام الإحصائي في سورية من مشاكل جمة وقد أشار الاقتصادي السوري عارف دليلة[٣] "نحن البلد الوحيد في العالم الذي نطّلع فيه على أحدث الأرقام التي مضى عليها عام ونصف أو عامين في أحسن الأحوال، ففي لبنان ومصر والأردن وامريكا تعطيك وسائل الإعلام دون أن تطلب وتبحث، تعطيك آخر الأرقام المالية وأرقام التجارة الخارجية وكل الأرقام الاقتصادية الهامة يوماً بيوم وأسبوعاً وشهراً بشهر. حكوماتنا اتبعت منهجاً غير معروف في العالم، وهو تأخير المعلومات من ٣ إلى ٥ سنوات لتضع ميزانية العام القادم (٢٠٠٢)، وليس لديك إلا معلومات الأرقام الفعلية من ميزانية عام ١٩٩٧ التي لم تُقدَّم حتى الان إلى مجلس الشعب لقطع الحسابات، علماً بأن إظهار ميزانية العام الماضي كأساس لوضع الميزانية التقديرية للعام الحالي لا يتطلّب غير كبسة زر، فالأرقام موجودة بين أيديهم. فهم يتعمدون هذه التعمية وكتم المعلومات حتى لا يمتلك أحدنا القدرة على التحليل والمواجهة. بعد ٥ سنوات عندما تظهر الأرقام الحقيقية يكون "من ضرب قد ضرب ومن هرب قد هرب، واشرب ماء البحر". فالمسألة الاقتصادية في سورية هي ليست اقتصادية، بل هي سياسية بالدرجة الأولى". على الرغم من هذه النظرة المتشائمة لواقع البيانات في سورية يبقى هناك بعض النقاط الإيجابية التي يمكن البناء عليها وهناك بعض النقاط التي من الممكن تصويبها والعمل عليها وهناك بعض الأمور التي تحتاج إلى هيكلة بشكل جذري. فيما يلي سوف نقوم بتحليل نقاط القوة: نقاط الضعف، التهديدات والفرص.

١. نقاط القوة:

يمكن مناقشة بعض المكونات الداخلية للنظام الإحصائي يمكن اعتبارها كنقاط القوة من عدة نواحي مثل الإطار القانوني والنظلم المؤسساتي والبنى التحتية والموارد البشرية والمنتجات الإحصائية.

١-١ فيما يتعلق بالإطار القانوني والنظام المؤسساتي

يمكن أن نورد بعض النقاط في الإطار المؤسساتي والقانوني التي يمكن تعزيزها في المرحلة التالية ويمكن إعتبارها كنقاط قوة للنظام الإحصائي في سورية وهي على الشكل التالي:

- وجود تشريعات متعددة تحكم العمل الإحصائي في المؤسسات المنتجة للبيانات الإحصائية، ويمكن القول إن أهم تشريع يتعلق بالعمل الإحصائي في النظام الإحصائي في سورية بشكل عام هو قانون ١٩٦٠ والمرسوم التشريعي ١٩٦٨ حيث يلزم هذا القانون المستجيبين بتقديم البيانات والمعلومات المطلوبة مع المحافظة

٣ الحوار المتمدن ٦ نيسان ٢٠٠٤

على سرية البيانات الإفرادية . كما توجد في تشريعات عدد من المؤسسات، في القطاع العام بشكل خاص، تؤكد على أهمية توفير البيانات والمعلومات الإحصائية، وتنص تشريعات عدد قليل من هذه المؤسسات على أهمية التنسيق في مجال العمل الإحصائي وتوفير المعلومات والبيانات للمستخدمين وإصدار الأدلة الخاصة بذلك، إضافة إلى إنشاء قواعد بيانات خاصة بتلك المؤسسات.

- تلزم القوانين التي تخص النظام الإحصائي بنشر الإحصاءات في الإدارات والجهات العامة. كما تنص الانظمة على تبادل المعلومات من المنظمات الدولية.
- يمنح التشريع المكتب المركزي للإحصاء المركزية حيث من المفترض أن يقوم بآلية التنسيق والتعاون بين المكتب المركزي للإحصاء والجهات والوزرات المعنية بالرقم الإحصائي. لكن من الناحية العملية لا يتم الالتزام بهذ الدور في احيان كثيرة. حيث تقوم المديريات والوحدات الإحصائية في الوزرات بإعداد بياناتها بدون وجود آلية منهجية متفق عليها بخصوص الزامية التنسيق في أداء الانشطة التي تتعلق بالعمل الإحصائي.
- يتمتع المكتب المركزي للإحصاء بالاستقلالية الكافية من الناحية النظرية. لكن من الناحية التطبيقية عدم توفر هذه الميزة حيث لا يتمتع المكتب المركزي للإحصاء بإي استقلالية من الجهات السياسة.
- وجود إطار قانوني ينص على وجوب إنشاء مكاتب أو مديريات أو وحدات إحصائية في جميع الوزرات والمحافظات وهي تعمل تحت إشرف المكتب المركزي للإحصاء من الناحية الفنية فقط. تقوم هذه الوحدات من الناحية العملية بجمع البيانات من المصادر الإدراية للوزرات وأحيانا يتم ذلك بطلب من المكتب المركزي للإحصاء.
- يمكن أن يلبي الهيكل التنظيمي للمكتب المركزي للإحصاء بعض شرائح المستخدمين للبيانات نتيجة المرونة النسبية فيه. يتألف المكتب من ١٢ مديرية مركزية يمكن تقسيمها إلى أربع قطاعات هما: القطاع الإجتماعي السكاني (الدراسات السكانية والإجتماعية)، القطاع الاقتصادي (التجارة والأسعار، الإحصاءات الاقتصادية، الحسابات القومية)، القطاع المعلوماتي (مديرية الحاسب الآلي) والقطاع الداعم (مركز الدراسات، التخطيط والتعاون الدولي، الشؤو الإدارية والرقابة الداخلية). كما توجد ١٤ مديرية منتشرة في المحافظات.
- يوجد مجلس إدارة يضم في عضويته معانو الوزراء في الجهات الاقتصادية بالإضافة إلى رئيس المكتب ونوابه. ولكن يبقى نقطة الضعف إهماله إلى القطاع الخاص والمجتع الأهلي.

١-٢ البنى التحتية

يمكن أن نورد بعض النقاط في إطار البنى التحتية التي يمكن تعزيزها في المرحلة التالية ويمكن إعتبارها كنقاط قوة للنظام الإحصائي في سورية وهي على الشكل التالي:

- يمتلك المكتب عدد مناسب من الأجهزة الحاسوبية حيث تغطي أغلب الموظفين المختصين وتكاد تغطي ٥٠٪ من جميع الموظفين، إضافة إلى شبكة محلية تربطه مع المديريات في المحافظات والمكاتب التابعة له ومعاهد الإحصاء التابعة له.
- وجود موقع الكتروني بسيط يقدم بعض المعلومات وبعض الانشطة التابعة للمكتب.
- تتوفر لدى المكتب المركزي للاحصاء أغلب التجهيزات اللازمة للعمل على نظام المعلومات الجغرافي GIS كما يتواجد فريق يعمل على هذا النظام.
- تؤدي بعض البرامج الإحصائية لدى المكتب الغرض من معالجة البيانات ضمن الخطة البسيطة الموضوعة. يستخدم البرنامج الإحصائي SPSS لإجراء التحليل المبسط ولا يتعدى التحليل الوصفي. كما يستخدم على نطاق ضيق برنامج نظام المعلومات التنموي DIV info لعرض مؤشرات أهداف التنمية الألفية.

١-٣ الموارد البشرية

يمكن أن نورد بعض النقاط في إطار الموراد البشرية التي يمكن تعزيزها في المرحلة التالية ويمكن إعتبارها كنقاط قوة للنظام الإحصائي في سورية وهي على الشكل التالي:

- يبلغ عدد العاملين في المجال الإحصائي بشكل عام حوالي ٢٨٠٠ شخصاً في القطاع العام. نصفهم يتمتع بتحصيل جامعي والنصف الآخر من ذوي الخبرة(فنيين). كما يوجد مثل هذا العدد من موظفي الدعم الإداري.
- يقدم المكتب المركزي للإحصاء بعض التدريب قصير الأجل لموظفي الإحصاء في الوازرارت. يشمل هذ التدريب مهارات الحاسوب، التدريب على تنفيذ الأعمال الميدانية الإحصائية، الرياضيات والاحصاء التطبيقي وبشكل كبير البرنامج الإحصائي SPSS .
- أثبتت التجارب بأن الجهات الدولية تقدم تدريب بسوية عالية حيث يقدم خبراء مختصون دورات تدريبية بمختلف التخصصات وبشكل خاص في حالات تنفيذ المسوح الجديدة حيث يستفيد المكتب من هذا التدريب الذي تقدمه الجهات الدولية.

١-٤ المنتجات الإحصائية

هناك بعض النقاط في المنتجات الإحصائية يمكن تعزيزها في المرحلة التالية ويمكن إعتباره كنقاط قوة للنظام الإحصائي في سورية وهي على الشكل التالي:

- يتم نشر المخرجات الإحصائية بطريقة يمكن الإستفادة منها في النظام العام لنشر البيانات الإحصائية المعتمد لدى صندوق النقد الدولي[٤].
- تضع بعض المنظمات المهتمة بالاحصاءات، بعض المعايير لجودة الرقم الإحصائي عندما تمول بعض المسوحات مما يؤدي بالارتقاء بنوعية العمل وهذ ما ينعكس ايجابياً على الرقم الإحصائي بشكل عام من خلال رفع إمكانيات العاملين والتنظيم والإدارة.
- ينشر المكتب المركزي للإحصاء نتائج العام للسكان والمساكن وحصر المنشآت والتعداد الزراعي. تتوفر الإحصاءات لعدة اعوام ١٩٦٠-١٩٧٠-١٩٨١-١٩٩٤-٢٠٠٤. كما يزود المكتب مستثمري البيانات بالأرقام المتاحة عن طريق الأقراص الليزية.
- نشر نتائج المسوحات غير الدورية مثل: المشروع العربي لصحة الأم والطفل والمسح الديمغرافي المتكامل، دراسات حول الفقر، المسح المتعداد الأغراض، مسح الانفاق الصحي،
- نشر نتائج المسوحات الدورية (الشهرية) مثل مسح أسعار التجزئة (هناك بعض الاستمرارية فقط)
- نشر نتائج المسوحات الدورية (السنوية) مثل مسح الاستقصاء الصناعي، مسح المحاصيل الزراعية الرئيسية. كما ينشر نتائج المسوحات الدورية (أكثر من سنة).
- ينشر المكتب المركزي بعض التقارير حول بعض الإحصاءات للاقتصاد الكلي، مثل الحسابات القومية، عمليات الحكومة المركزية[٥]، القطاع المالي: كمسح مؤسسات الايداع ترسل بالأغلب إلى الجهات الدولية أو الجهات متخذة القرار في سورية.
- ينشرالمكتب المركزي للاحصاء وضع القطاع الخارجي من خلال ميزان المدفوعات.
- يوفر مؤشرات الصناعة التحويلية أو الإنتاج الصناعي وكذلك مؤشرات أسعار المنتج.
- ينشر الإحصاءات الخاصة بالتعليم والإحصاءات الخاصة بالصحة في القطاع العام والخاص.

---

٤ قام البنك الدولي بتقيم اسلوب النشر في المكتب المركزي للإحصاء ومقارنته مع الأسلوب المتبع لديه واعطى بعض الملاحظات حتى يقترب اسلوب المكتب مع اسلوب النشر هذا. لذلك نلاحظ حدوث تطوير في اسلوب النشر بعد هذه الدراسة ادخلها البنك الدولي في خطته الاسترتجية للمكتب ٢٠٠٥-٢٠١٠

٥ فيما يتعلق بدين الحكومة المركزية لا يتم إعداده.

٢. نقاط الضعف:

يمكن مناقشة نقاط الضعف بنفس المنهجية التي تم اتباعها في طريقة نقاط القوة، من حيث الإطار القانوني والنظلم المؤسساتي والبنى التحتية والموارد البشرية والمنتجات الإحصائية.

٢-١ فيما يتعلق بالإطار القانوني والنظام المؤسساتي

يمكن أن نذكر هنا بعض النقاط في الإطار المؤسساتي والقانوني التي تستوجب العمل عليها في المرحلة التالية ويجب تجاوزها حتى تتعزز مكانة النظام الإحصائي في سورية وهي على الشكل التالي:

- يقتصر مجلس الإدارة في المكتب المركزي على ممثلين للقطاع العام ويهمل القطاع الخاص والمجتمع الأهلي.
- عدم وجود تنسيق بين الدوائر الإحصائية في الوزرات والمحافظات والمكتب المركزي للإحصاء وذلك كونها تتبع له فقط من الناحية الفنية. وكذلك هناك بعض المديريات لا تقوم بتنسيق عملياتها مع المكتب المركزي للإحصاء لدى تنفيذ إنشطتها مثل مصرف سورية المركزي.
- يتم النشر فقط في الإدارات والجهات العامة كما لا تأخذ بعين الإعتبار موازنة المكتب المركزي للإحصاء العمليات الموجهة للقطاع الخاص.
- عدم وضوح العلاقة بين الباحثين في المكتب المركزي للاحصاء مع الموظفين الآخرين في الدولة مثل الموظفين العاملين في المالية في مديرية الجباية أو العاملين في البنك المركزي، على الرغم من أن القانون يضمن للباحثين الحصول على البيانات من الأشخاص الأخرين بشكل واضح.

٢-٢ البنى التحتية

هناك بعض النقاط في إطار البنى التحتية التي تستوجب العمل عليها في المرحلة التالية وخصوصاً المتوسطة والطويلة ويجب تجاوزها حتى تتعزز مكانة النظام الإحصائي في سورية وهي على الشكل التالي:

- توزع المكتب المركزي للإحصاء على منطقتين مختلفتين في مدينة دمشق يمنع إمكانية التواصل والتنسيق بشكل سريع.

- سوء البنى التحية لمكاتب الإحصاء في الوزرات والمحافظات وعدم وجود أجهزة حاسوبية وتقانات حديثة حيث تنجز أغلب الأعمال في هذه المكاتب بشكل يدوي.
- عدم إستخدام الشبكة الحاسوبية الداخلية INTRANET بشكل فعال وينحصر إستخدامها فقط في عملية إدخال البيانات.فلا تستخدم الشبكة في عملية البريد الداخلي وتنسيق العمل والشؤون الإدارية وإدارة الملفات ومتابعة التنفيذ.
- عدم وجود قواعد بيانات لتخزين البيانات حتث تخزن البيانات في البرامج الإحصائية والبرامج غير المتخصصة مثل SPSS، Excel.
- عدم وجود بوابة خدمية تفتح للمواطنين لتقديم الخدمات والأرقام الإحصائية... وانما تقتصر كل العلميات على موقع الكتروني بسيط وتوزع الأرقام الجاهزة فقط. حيث لا يخضع الموقع إلى الصيانة وتحديث البيانات بشكل دوري.

٢-٣ الموارد البشرية

هناك بعض النقاط في إطار الموارد البشرية التي تستوجب العمل عليها في المرحلة التالية ويجب تجاوزها حتى تتعزز مكانة النظام الإحصائي في سورية وهي على الشكل التالي:

- لا يتم إستخدام التدريب وخصوصا الخارجي وفق معايير تخدم العمل الإحصائي وانما تدخل ضمن نطاق الفساد والمحسوبيات والشللية. لا يتم ربط التدريب مع المهام المقاة على عاتق الموظف. وعدم الإستفادة من الخبرات والتدريب في تنفيذها على أرض الواقع.
- تدني الإنتاجية إلى درجة كبيرة حيث تشكل كتلة الرواتب والأجور نسبة كبيرة من ميزانية المكتب بدون نظام حوافز جيد يستند إلى مهارة الأداء.
- لا تملك المديريات حق تخصيص الموظفين على المديريات.
- عدم وجود توزيع فعال للعاملين في مجال الإحصاء على مستوى القطر حيث يوجد نصف العاملين في هذا المجال في وزارة الزراعة. بالأضافة الى عدم توظيف العاملين على مبدأ توصيف الوظائف ووفق متطلبات العمل. لذلك هناك مهارات جيدة من الشباب لا تستثمر بشكل جيد.

٢-٤ المنتجات الإحصائية

هناك بعض النقاط في مجال المنتجات الإحصائية التي تستوجب العمل عليها في المرحلة التالية ويجب تجاوزها حتى تتعزز مكانة النظام الإحصائي في سورية وهي على الشكل التالي:

- عدم وجود بنية تحتية تلبي الاحتياجات الجديدة من البيانات ونشرها بحيث تتوفق مع المعايير الدولية.
- عدم تخديم القطاع الخاص بالبيانات الإحصائية.
- عدم الالتزام بإجراء المسوحات حسب برنامج محدد وحسب رؤية واضحة تخدم عملية التمنية. كما يضاف إلى ذلك التأخر في اصدار المؤشرات والبيانات الحكومية ونتائج المسوح. حيث تصدر بيانات الميزانية الحكومي المركزية بعد سنتين من الوقت المسوح به في أحسن الأوقات.
- عدم الالتزم في إنتظام ودورية المسوحات الإحصائية. مما يسبب نشر البيانات بشكل متقطع وعدم تشكليل سلاسل زمنية للظواهر المدروسة.

٢-٥ العلاقة بين الشركاء والثقة بالرقم الإحصائي

يمكن أن نذكر هنا بعض النقاط في العلاقة بين الشركاء والثقة بالرقم الإحصائي التي تستوجب العمل عليها في المرحلة التالية ويجب تجاوزها حتى تتعزز مكانة النظام الإحصائي في سورية وهي على الشكل التالي:

- يعتبر النشاط الذي تقوم به مديريات الإحصاء في الوزارت من وجهة نظر وزارتهم غير مهم.
- إنعدام الثقة بالرقم الذي يصدره المكتب المركزي للإحصاء وخصوصاً المتعلقة بمؤشرات الاقتصاد الكلي المتعلق في حياة المواطن اليومية مثل: معدلات البطالة والتضخم والفقر.
- عدم واقعية الخطط التنموية خلق شعور عند الناس بأن الرقم الإحصائي هو شكلي ويضع لإرضاء الجهات الوصائية ولا يمكن أن ينعكس على حياة الناس. لذلك فإن إدلاء الأشخاص بمعلومات وبيانات يبقى غير جدي وغير دقيق ويتم فقط للتملص من المسؤولية.

٣. الفرص:

يشكل وجود بعض العوامل الخارجية فرصة للنظام الإحصائي يمكن استثمارها في المرحلة المقبلة وهي على الشكل التالي:

- يوفر المناخ الثوري فرصة لتطوير العمل في النظام الإحصائي في سورية. ومن المتوقع أن يؤدي هذا المناخ إلى زيادة إدراك راسمي السياسات وصانعي القرار والمخططين لأهمية البيانات والمعلومات الإحصائية، إلى جانب توفير البيئة المناسبة للعمل الإحصائي من خلال زيادة الوعي والإدراك بضرورة التنسيق ما بين المنتجين من جهة، وما بينهم وبين لمستخدمين، من جهة آخرى، إضافة إلى تطوير التشريعات التي تحكم العمل وترفع من سوية العاملين وتحسين أحوالهم المعيشية. كما يمكن ان يؤدي إلى تخصيص قسم كافي إلى الجانب الإحصائي مما يتيح فرصة إلى تأمين متطلبات البنى التحيتة وتدريب الكادر الإحصائي ووضع نظام رواتب وحوافر مشجع للعاملين في هذا الحقل.
- يمكن اغتنام هذه الفرصة لإصدار قانون عصري وشامل للإحصاءات وفق أفضل الممارسات الدولية لتنظيم العمل الإحصائي في سورية، وتحديد العلاقة بين المنتجين بعضهم ببعض وبينهم وبين المستخدمين، على أن يتم تطبيق هذا القانون بفعالية وبما يتلاءم مع تنفيذ توصيات الإستراتيجية وخطة العمل المنبثقة عنها.
- توفر عملية البناء وإعادة الإعمار في جميع مؤسسات القطاع العام فرصة كبيرة يمكن البناء عليها واستغلالها لتقوم كل مؤسسة حكومية بإنشاء وحدة مختصة بإنتاج وتوفير البيانات الإحصائية اللازمة لرسم سياساتها وصنع قراراتها ضمن هيكلها الإداري بشكل مختلف عن الآلية المعمول بها سابقاً.
- يمكن الاستفادة من وجود المكتب المركزي للإحصاء وغيره من المؤسسات المنتجة وما اكتسبه من خبرة طويلة في العمل الإحصائي منذ إنشائها قبل أكثر من نصف قرن، وما بنته من كوادر مختصة في العمل الإحصائي، وما وفرته من علاقات جيدة مع المنتجين والمستخدمين ومزودي البيانات محلياً، ومع الأجهزة الإحصائية العربية والأجنبية والمنظمات الدولية، لتطوير النظام الإحصائي الوطني.
- الإهتمام الدولي بموضوع تطوير الإحصاءات وتحسين جودتها واجراء المقارنات الدولية وما نجم عن ذلك من إهتمام الدول المانحة. بالإضافة إلى استغلال المفاهيم الحديثة التي تؤكد على أهمية الرقم والمعلومة الإحصائية، ومن أهمها مفهوم رسم السياسات بالاستناد إلى دليل. كل ذلك يوفير التمويل الموجّه لدعم إنتاج الإحصاءات ونشرها.

٤. التحديات:

هناك بعض العوامل الخارجية خارج إطار النظام الإحصائي يمكن أن تشكل تحدي لعملية بناء هذا النظام يجب العمل عليها في المرحلة اللاحقة حتى تحول إلى فرص وهي على الشكل التالي:

- بقاء الوضع العسكري الحالي وعدم توفر وضع أمني مستقر....
- بقاء النظرة للنظام الإحصائي على حالها فهذا أخطر ما يهدد هذا النظام، ناهيك عن خطورة عدم اعتماد
- إستراتيجية وطنية واضحة المعالم وتنفيذ مخرجاتها لتطوير النظام الإحصائي.
- بقاء التشريعات القائمة ذات العلاقة بالعمل الإحصائي على حالها وعد تطويرها.

- استمرار ضعف الوعي بأهمية البيانات الإحصائية خاصة بين راسمي السياسات وصانعي القرار.
- استمرار تبعثر الجهود وعدم التنسيق بين المنتجين، من جهة، وبينهم وبين المستخدمين، من جهة آخرى.
- عدم توفر التمويل اللازم الامر الذي يشكل تهديداً لاستدامة تطوير النظام الإحصائي الوطني مما ينعكس سلباً على كفاءة وفعالية هذا النظام.
- استمرار تسرب الكفاءات العاملة في مجال الإحصاء، خاصة لدى المكتب المركزي للإحصاء والشابة منها ذات التأهيل العالي.
- استمرار ضعف الحوافز الأمر الذي قد يؤثر سلباً على استدامة النظام الإحصائي.

رابعاً : الرؤية والرسالة والأهداف

الرؤية :

"نظام إحصائي وطني ذو مصداقية وكفاءة"

الرسالة :

«خلق نظام إحصائي متطور لإنتاج البيانات التي تلبي الإحتياجات المتنوعة والمتجددة وفق أفضل الطرق والمنهجيات، وتوفيرها لمتخذ القرار والباحث وقطاع الأعمال بالطرق المناسبة لهم وبشفافية وفق برامج زمنية وبشكل دوري»

الأهداف:

يمكن صياغة الأهداف للمرحلة القادمة إلى ثلاثة مراحل: الأولى هي المرحلة الإسعافية بعد إنتهاء الأزمة وتمتد فقط لست أشهر والمرحلة الثانية وهي المرحلة المتوسطة وتمتد لسنتين والمرحلة الثالثة طويلة نسبياً وتمتد لخمس سنوات:

١- أهداف المرحلة السريعة: (المرحلة الإسعافية وتمتد لفترة زمنية ست أشهر)

تكون الأهداف في هذه المرحلة مكرسة إلى توفير البيانات من أجل رسم خارطة الخراب والدمار الذي نتج عن عملية التدمير التي مرت بها البلاد من أجل التعويض وإعادة البناء والتسامح الإجتماعي. ويجب تزويد متخذ القرار بمجمل عمليات الاضرار التي لحقت بالمواطنين والبنى التحتية. كما يجب أن تتضمن بعض المعالجات الاسعافية المتعلقة بالبناء المؤسساتي والإطار القانوني.

الهدف الإسعافي الأول: إعادة هيكلة الإطار القانوني والمؤسساتي للنظام الإحصائي وضمان استدامته:

تتطلب المرحلة الأولى من إعادة الإعمار بيانات كثيرة واجراء العديد من المسوحات السريعة لذلك يجب التركيز على تلبية متطلبات إعادة الإعمار ولكن هذا الحاجة لا يجب أن تنسينا الحاجة إلى إعادة هيكلة الإطار القانوني والمؤسساتي للجهاز الإحصائي. لذلك يجب تشكيل مجلس وطني للإحصاء يتولى هذه المرحلة ويرسم الخطط المرحلية ويشكل الفرق الخاصة لإعادة الهيكلة في الفترة القادمة. لذلك يمكن تحقيق هذا الهدف الأول من المرحلة الأسعافية من خلال:

١: تشكيل المجلس الإحصائي الوطني:

يجب أن يضم هذا المجلس بعض الأشخاص المؤهلين والعاملين في الجهاز الإحصائي والكفاءات الوطنية والاختصاصين الأكاديميين. ويستطيع هذا المجلس الإستفادة من جميع الخبرات في القطاع الخاص والجهات الدولية المعنية.

يمكن أن تناط بهذا المجلس في المرحلة الأولى المهام التالية:

- الاستشارات الرسمية للحكومة لأغراض السياسات المتعلقة بالقضايا الإحصائية.
- المسؤولية الرسمية فيمايتعلق بالمفاهيم، والتعاريف والإجراءات، واالتصانيف الإحصائية.
- تنسيق النشاطات الإحصائية للمديريات والإدارات الحكومية المسؤولة عن إنتاج الإحصاءات الرسمية الخاصة بطيف واسع من المواضيع.
- المسؤولية عن الإجراءات والطريقة المتبعة في توفير الإحصاءات.
- المسؤولية عن مضمون وشكل وتوقيت ونشر البيانات الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء.
- المسؤولية عن إجراء المراجعة الدورية لجمع، وتصنيف، وتحليل، وتلخيص وإصدار الإحصاءات الرسمية.
- ضبط الجودة، وتحديد الأولويات والإجراءات بما يضمن الثقة بالإحصاءات الرسمية والاستجابة لاحتياجات

يقوم هذا المجلس فوراً تشكيله بإحداث لجان استشارية مختصة في مختلف المجالات تكمن المهام الرئيسة للجان الاستشارية في تقديم الاستشارات بشأن برامج العمل السنوية وكافة الجوانب التي تعنى بإنشطة النظام الإحصائي على المستوى الوطني مثل:

- ✓ تنظيم العمل والمنهجيات المعتمدة، لاسيما ما يخص التنسيق بين مختلف المؤسسات لجمع المعلومات من المصادر الإدارية وتطوير المنهجيات المتبعة في تنفيذ التعدادات والمسوح
- ✓ دراسة وتقييم المخرجات من الإحصاءات الحالية
- ✓ إدخال تغييرات كبيرة على الإحصاءات الموجودة حاليًا والعمل على إصدار إحصاءات جديدة
- ✓ قضايا النشر.
- ✓ طرق جمع المعلومات.
- ✓ تحديد الأولويات.
- ✓ استراتيجيات تطوير الإحصاءات.

٢: تشكيل فريق للشؤون القانونية والمؤسساتية

يجب تشكيل فريق حتى يضع الإطار الناظم لعمل فريق كبير يسعى في السنوات القادمة إلى إنتاج جهاز يقوم على اسس مؤسساتية.

الهدف الإسعافي الثاني: تأمين البيانات اللازمة لعملية إعادة الإعمار

يتم تأمين هذا الهدف من خلال:

١- تشكيل فرق متخصصة من العاملين في المكتب المركزي للإحصاء وموظفي الإحصاء في الوزرات المعنية والجهات

الآخرى والاكاديمين واساتذة الجامعة ودعوة اصحاب الأعمال والخبراء الدوليين للمشاركة:

- فريق التنسيق والمتابعة
- فريق تطوير الموارد البشرية.
- فريق تكنولوجية المعلومات
- فريق الإحصاءات الإجتماعية
- فريق الإحصاءات الاقتصادية والمالية.
- فريق إحصاءات قطاع الأعمال
- فريق التسويق والنشر
- فريق تصمصم المسوحات

٢- تشكيل وحدة إتصال لتأمين التمويل اللازم لإجراء المسوحات وتنفيذ أعمال الفرق المذكورة اعلاه.

٢- أهداف المرحلة المتوسطة: (المرحلة الإنتقالية وتمتد لفترة سنتين)

يتناول قانون الإحصاء بشكل عام الأطر الناظمة للنظام الإحصائي والأدوار والمسؤليات المنوطة بجميع الموسسات الإحصائية سواء كانت وحدات إحصائية في قطاع الأعمال، أو الوحدات الإحصائية ومديريات الإحصاء في الوزرات المعنية، أو الوحدات الإحصائية التابعة للجهاز في المحافظات أو المكتب المركزي للإحصاء. كما يتناول القانون الإحصائي القواعد والاسس التي تخص جمع وإستخدام البيانات الإحصائية وكل ما يتعلق بالتعاون والتنسيق بين الهيئات المكونة للجهاز الإحصائي وعلاقتها مع الشركاء الآخرين من منتجين ومسنخدمين للبيانات. لذلك يجب العمل على إصدار قانون للإحصاء في هذه المرحلة الممتدة من ٦ أشهر الى سنتين يستطيع أن يلبي الأهداف التالي:

الهدف الإنتقالي الأول: إنشاء جهاز عصري يعمل على أسس مؤسساتية

توفير الإطار المؤسساتي الواضح لكافة الهيئات المعنية بإنتاج الرقم الإحصائي بحيث يرسم حدود السلطات والصلاحيات لها والعلاقة فيما بينها. يتم تحيق هذا الهدف من خلال:

١- ضمان استقلالية النظام الإحصائي ودعم التنسيق بين مختلف الهيئات المكونة للنظام الإحصائي. والتأكيد على الدور المركزي للمكتب المركزي للإحصاء كونه المسؤول عن الإحصاء وقيامه بدور المنسق العام لجميع الانشطة الإحصائية على مستوى القطر. وتنسيق العمل الإحصائي ما بين الجهاز وجميع الشركاء في العمل من خلال اعتماد آلية لإنتاج البيانات الإحصائية بشكل تكاملي، وبالتالي تشجيع التخصص في إنتاج البيانات.

٢- توحيد التعاريف المستخدمة في العمل الإحصائي وإعداد أدلة موحدة ليتم إستخدامها من قبل جميع منتجي البيانات، بحيث يتم وضعها وفقاً لأفضل للممارسات الدولية.

٣- وضع أدلة للتصنيف والترميز وفقاً لأحدث التصانيف والمعايير الدولية المستخدمة في تصنيف وتبويب ونشر البيانات والمعلومات الإحصائية.

٤- تأهيل كافة المؤسسات الشريكة في العمل الإحصائي من خلال إنشاء وحدة متخصصة لدعم الوحدات القائمة في كافة وزارات الدولة والبلديات وغرف الصناعة والتجارة والزراعة واقتراح إنشاء الوحدات الضرورية في قطاع الأعمال.

٥- إجراء مراجعة شاملة للهيكل التنظيمي الحالي للمكتب المركزي للإحصاء، ليتناسب مع رؤية ورسالة الإستراتيجية والمهام التي سوف توكل إلى الجهاز المقترح والدور المتوقع منه في تطوير النظام الإحصائي الوطني.

٦- تطبيق الزامية الإجابة وتطبيق قواعد السرية.

٧- الزامية النشر بدورية معينة وإنتظامها حسب المؤشرات وضرورتها للتنمية وللشركاء المختلفين.

٨- توفير التمويل والدعم مالياً ومادياً وبشرياً للجهاز ليكون قادراً على تلبية الاحتياجات المتجددة والمتزايدة للمستخدمين.

٩- إنشاء وحدة تحليل إحصائي متخصصة لإعداد الدراسات اللازمة من خلال دور الخبرة الدولية والمحلية والتمهيد لتشكيل وحدة دراسات في الفترة القادمة.
١٠- إنشاء وحدة إدارية مختصة بخدمة الجمهور تكون مهمتها تسهيل وصول المراجعين إلى البيانات.
١١- إطلاق مشروع لدراسة الإمكانيات في السجلات الإدارية لدى الوزارات وإدارات الدولة كمصدرللإحصاءات الإجتماعية والاقتصادية والبيئية وإنشاء قسم للسجلات الإدارية السكانية ليتولى مهمة توفير كافة البيانات حول المتغيرات السكانية والحيوية من خلال المعلومات المتوفرة في السجلات الإدارية لكافة المؤسسات ذات العلاقة.
١٢- إنشاء سجل وطني للمنشأت ذات النشاط الاقتصادي والخدمي.

الهدف الإنتقالي الثاني: ضمان الوصول إلى بيانات ذات جودة عالية

لا يوجد مفهوم واضح ومحدد لمسألة جودة البيانات في الأدبيات في العمل الإحصائي الرسمي المتعلقة، حيث أن مجالها واسع ومتشعب ويشمل جميع مراحل العمل الإحصائي. وفي كل الأحوال فإن الجودة تشير إلى مقياس يقوم على أساس تفضيل سلعة أو خدمة معين بالمقارنة مع غيرها من السلع والخدمات وفي إطار الإحصاءات الرسمية. فالسلعة هي المنتج الإحصائي والخدمة هي خدمة إحصائية معينة ومن هنا فإن جودة الإحصاءات تشير إلى جميع المجالات المتعلقة بمدى تلبية الإحصاءات لحاجة المستخدم واستجابتها لتوقعاته من حيث المحتوى والشكل وطريقة العرض.

يعرف مكتب الإحصاء الأوروبي جودة البيانات على أنها مجموعة السمات والخواص في المنتج أو الخدمة الإحصائية التي تلبي حاجة المستفيد وتحقق رضاه وعند الحديث عن النظام الإحصائي ومخرجاته فأن المعايير التالية تمثل عناصر الجودة (الصلة بالواقع، الدقة، الوقت المناسب، إمكانية الوصول، القابلية للمقارنة، الاتساق الكمال) حيث يمكن تقديم بعض الشرح لهذه الابعاد على الشكل التالي:

- الصلة بالواقع: والصلة بالواقع بحيث تكون في موضوعات تقع في صلب إهتمام الفئات المستهدفة. والصلة بالواقع لا تقتصر على أخذ احتياجات المستخدمين عند تصميم المسوح والتعدادات فقط وانما هي عملية مستمرة وممنهجة للاستجابة لهم وإشراكهم في بلورة البرامج الإحصائية (القصيرة ومتوسطة المدى وبعيدة المدى) في جميع عمليات العمل الإحصائي ودراسة ملاحظاتهم على ما ينشر وكيفية نشرة وتوقيته وكفايته ودرجة الثقة به وصلته بالمستخدم.
- الدقة: هذا المعيار يرتبط أيضا بالمنتج الإحصائي حيث يعتبر من أهم المعايير التي يكتسب الجهاز الإحصائي ولا مبرر لإصدار إحصاءات إذا لم تكن دقيقة بدرجة كافية.
- الوقت المناسب: هذا المعيار مرتبط أيضا بالمنتج الإحصائي ويقوم على أساس أن البيانات الإحصائية لها فترة صلاحية، لذلك قد لا تكون مفيدة إذا تأخرت عن وقتها وأصبحت قديمة. لا يوجد معيار محدد للوقت إذ تختلف

باختلاف أنواع الإحصاءات تبعا لسرعة تغير المجال الذي تصفه الإحصاءات.

- القابلية والقدرة: هذا المبدأ مشتق من كون النظام يقوم أساسا على خدمة مستفيدين معينين وبالتالي يجب أن يكون النظام مقتدرا في مجال تقديم الخدمات المطلوبة وفقاً لمعايير محددة ومعترف بها
- إمكانية الوصول: حيث يتاح للجمهور الوصول للبيانات بسهولة حيث لا يكفي الإعلان عن الإحصاءات بوسيلة نشر معينة بل يجب أن يتاح لكل فئات الجمهور الحصول على البيانات، لذلك تسعى الدول إلى معالجة البيانات الخام للإستخدام العام لإتاحة المجال لأي شخص أو جهة الوصول للبيانات بسهولة لإجراء أية دراسات تحليلية إضافية يرغب بها. هذا المعيار مرتبط أيضا بالمنتج الإحصائي ولكنه من الناحية العملية يقيس جودة النظام نفسه في توفير خدمة الوصول للإحصاءات حيث يقوم هذا المعيار على أساس إعطاء الباحثين المؤسسات والأشخاص حرية إجراء أية تحليلات إضافية يرغبون بها وعدم تقييدهم بالجداول والتحليلات التي ينفذها جهاز الإحصاء.

- القابلية للمقارنة: لا بد من أن تتوفر في الإحصاءات سمة المقارن مع مصادر آخرى ومع فترات زمنية آخرى. إذ أن الكثير من التحليلات تقوم على أساس المقارنة فمثلا لا يمكن أن تنشر إحصاءات عن جزء معين من الدولة وتقول إنها غير قابلة للمقارنة مع جزء آخر لاختلاف المنهج. كما لا يجوز تغيير المنهجية أو طريقة القياس بين الفترة والآخرى بحيث تصبح المقارنة بين فترتين زمنيتين غير قابلة للتنفيذ.
- الاتساق: يعني إستخدام منهجيات قابلة للمقارنة وتؤدي إلى القياسات نفسها في مختلف أركان النظام الإحصائي بما فيها مصادر البيانات الأولية والثانوية.
- الكمال: هو كمال الإحصاءات من حيث شمول المؤشرات والتغطية الجغرافية والتغطية الزمنية والتغطية من حيث الفئات المستهدفة وغير ذلك من الأمور ذات العلاقة.

أما صندوق النقد الدولي (IMF) فيعرف مفهوم جودة البيانات ضمن عدد من الأبعاد والمستويات التي يتطلبها بلوغ مرحلة جودة البيانات ويشير على وجه الخصوص إلى القضايا التالية: السلامة ومعقولية المنهج وإمكانية الوصول والقابلية للمقارنة والقدرة. حيث تعني السلامة سلامة النظام الإحصائي من التدخل الخارجي، ووجود الإطار القانوني الداعم لعمل النظام بمهنية وحرية، بالإضافة إلى تحقيق مبدأ الاستقلالية للنظام الإحصائي في توفير البيانات الإحصائية كما يجب أن يكون عليه الحال في الوقت المناسب وللفئات المستهدفة دون التأثير على ذلك من أية جهة خارجية. أما معقولية المنهج فيركز صندوق النقد الدولي على المنهج العام الذي يتبعه الجهاز الإحصائي في تصميم وجمع ونشر البيانات والطرق التي يستخدمها بحيث تكون معترفا بها من الناحية العلمية والأكاديمية ولا يشوبها خطأ علمي.
لذلك من الوصول إلى الهدف المذكور أعلاه يمكن رسم الأهداف الوسيطة التالية:

الهدف الوسيط الأول: تطوير منهجيات العمل الإحصائي

١- تطوير منهجيات وأساليب العمل في المصادر الإدارية استناداً إلى استغلال المعرفة والخبرات المتراكمة لدى الشركاء في القطاعين العام والخاص، والعمل على تطوير أساليب العمل في إعداد وتنظيم السجلات الإدارية لدى تلك المؤسسات.

٢- مراجعة أساليب ومنهجيات العمل الإحصائي الميداني من خلال تدقيق كافة المنهجيات والأساليب المعمول بها سابقاً في جمع وتوفير البيانات الإحصائية من الميدان بما في ذلك الإطلاع على التجارب الرائدة في هذا المجال. كما يجب العمل على تطوير أساليب ومنهجيات العمل الميداني من طرق إعداد الاستبيانات، وطرق سحب العينات، وطرق جمع البيانات من الميدان، وإستخدام تكنولوجية المعلومات المناسبة، وتطوير منهجيات الترميز وادخال البيانات وتدقيقها، واصدار النتائج الأولية ونشرها.

٣- اعتماد وتطوير أدلة موحدة لكافة المسوح والإحصاءات للانشطة الاقتصادية والإجتماعية.

الهدف الوسيط الثاني: الدقة والمصداقية

الأرقام الدقيقة هي تلك التي تعطي صورة صحيحة عن المجتمع مرفقة بالتحليل والنصوص الداعمة التي يمكن الوثوق بها ولتحقيق هذا الهدف يمكن العمل على:

١- تطبيق معايير الجودة في إنتاج البيانات وذلك من خلال إعتماد معايير وفق الممارسات الدولية تلتزم بها كافة الشركاء في العلمية الإحصائية.
٢- تحسين نسب الاستجابة لدى المستجوبين من خلال تنشيط الحملات الإعلامية وتقديم الهدايا الرمزية خلال إجراء المسوحات.
٣- تفعيل مواد القانون المتعلقة بإلزام المستجيب بإلادلاء بالبيانات، بحيث يتم تطبيقها على الأسر والمنشآت التي ترفض تقديم بيانات أو تقدم بيانات غير صحيحة، وكذلك على جامعي البيانات أوالموظفين الذين قد يقومون بالتلاعب في البيانات التي يجمعونها من الميدان.
٤- توفير البيانات في الوقت المحدد وتقلص الفترة الفاصلة بين جمع البيانات ونشر النتائج.
٥- نشر البيانات على شكل جدول زمني محدد (اسبوعي – شهري – فصلي –سنوي) بما يلبي احتياجات الشركاء والمستخدمين.
٦- عرض البيانات بأسلوب مترابط منطقي، منسجمة في مختلف الفترات الزمنية على شكل سلاسل زمنية متناسقة ومترابطة من حيث المفاهيم والمعايير.
٧- يجب نشر الأرقام التي تتسم بالموضوعية فقط كون الأرقام الأولية تخضع عادة إلى بعض الارتياب في دقتها بالشكل كامل.

الهدف الوسيط الثالث : الشمولية والاتساق في إنتاج البيانات

١- تبني مفاهيم مشتركة لوظائف ومتطلبات المؤسسة بين جهاز الإحصاء والمؤسسات المنتجة للبيانات الإحصائية.
٢- اعتماد برامج عمل مشتركة وعلاقات مؤسسية فعالة بين جهاز الإحصاء والوزارات بهدف تنسيق الإحصاءات القطاعية التي ينتجها جهاز الإحصاء وتلك التي تنتجها الوزارات وتحقيق رؤية شاملة لكل قطاع.
٣- ادماج البيانات الإدارية مع المسوح والتعدادات من تقليص التكاليف وإنتاج بيانات شاملة تغطي أغلب القطاعات الاقتصادية والإدارية.
٤- إعطاء الشركاء في إنتاج البيانات دوراً تكامليلا لتجنب الازدواج في إنتاج البيانات وفي فترة نشرها.
٥- ترميم النقص في بيانات الحسابات القومية وفق أفضل الممارسات الدولية واعتماد الانظمة الخاصة بنشر البيانات مثل أنظمة نشر البيانات العامة GDDS ونظام نشر البيانات الخاصة SDDS. وتطبيق نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣.
٦- ترميم النقص الحاصل في حسابات التجارة الخارجية وكل البيانات المرتبطة بها.
٧- ترميم النقص الحاصل في الحسابات الإجتماعية وحسابات سوق العمل وحسابات الفقر التجارة الخارجية وكل البيانات المرتبطة.
٨- ترميم النقص الحاصل في بيانات تكنلوجيا المعلومات وكل البيانات المرتبطة بها.
٩- العمل على إنشاء مرصد حضري في كل البلديات ليقوم بجمع المعلومات من مصادرها المختلفة ليتم تحليلها وإيجاد روابط بينها ومن ثم تبويبها وآخرأجها على شكل تقارير دورية لرفعها إلى الجهات المسؤولة عن التخطيط الاقليمي والجهات المعنية باتخاذ القرار.
١٠-تطوير قاعدة بيانات موحدة لإحصاءات الفقر والإحصاءات الإجتماعية ووضع نظام إدارة بيانات متكاملة ليخدم وضع البرامج السياسات المعنية بتعويض المتضررين وبرامج الحماية الإجتماعية.
١١-إنشاء قاعدة بيانات للاستثمار الاجنبي كون المرحلة القادمة تتضمن روؤس أموال كبيرة لإعادة الإعمار.

الهدف الانتقالي الثالث: تلبية الاحتياجات المتجددة للمستخدمين وضمان الاستدامة

يخلق الإنتقال من اقتصاد التخطيط المركزي إلى اقتصاد السوق حاجات إحصائية متنوعة باستمرار. كما أن التخفيف من القيود عن الانشطة الاقتصادية والدور الناشئ للقطاع الخاص وإعطاء فرصة المنافسة في القطاع العام، تؤدي جميعها

إلى المزيد من الطلب على الإحصاءات المفصلة نسبيا وإلى إجراء التحليل. ويتطلب تحقيق جميع أهداف الخطط الجديدة تقريبًا إحصاءات ذات جودة عالية في مختلف الميادين. فمثلاً تصبح هناك حاجة للبيانات حول القطاع العام من أجل الإصلاح الإداري، والإحصاءات النقدية من أجل الإصلاح المصرفي، والإحصاءات على مستوى المناطق من أجل الحد من الفقر والتخفيف من حدة التباينات مابين المناطق. وأخيرًا تنطوي عولمة الاقتصاد والالتزام بالشراكات الدولية طلبًا متزايدًا على الإحصاءات القابلة للمقارنة دوليًا.

يتوجب أن يقوم النظام الإحصائي الوطني دائمًا برصد الاحتياجات من الإحصاءات، ووضعها حسب الأولويات، وتلبيتها بالشكل الذي يحقق الربح وتقديم أفضل الخدمات النوعية.

وقد تتنوع الحاجات تبعًا لاختلاف المستخدمين مثل الجمهور العام والذي يتضمن وسائل الإعلام، والمكتبات، والدولة على المستوى المركزي وكذلك على مستوى المناطق، وقطاع الأعمال والمنظمات غير الحكومية، والقطاع البحثي، ويتضمن الجامعات وغيرها من مؤسسات التعليم العالي ومراكز البحث العلمية المتخصص، والمنظمات الدولية.

ولتحقيق هذا الهدف:

١- إجراء مسوح وعقد ورش عمل مشتركة بين المنتجين والمستخدمين وتسخير وسائل الاتصال الحديثة لمعرفة الاحتياجات الحالية للمستخدمين.

٢- إجراء دراسات لاستطلاع الرأي ودراسات الرضا عن البيانات والإستفادة من هذه الدرسات في عملية رفع مستوى تنوع البيانات ورفع مستوى التمثيل الجغرافي لها ورفع دوريتها تلبية لحاجات المستخدمين.

٣- تشكيل فريق عمل لدراسة وتقييم المخرجات من الإحصاءات بشكل مستمر وتقترح استراتيجيات لتطوير النظام الإحصائي. ويكون دور الفريق في:

- تقديم المقترحات بشأن برامج العمل السنوية.
- تنظيم العمل والمنهجيات المعتمدة، لاسيما ما يخص التنسيق بين مختلف المؤسسات لجمع المعلومات من المصادر الإدارية وتطوير المنهجيات المتبعة في تنفيذ التعدادات والمسوح.
- دراسة وتقييم المخرجات من الإحصاءات الحالية.
- إدخال تغييرات كبيرة على الإحصاءات الموجودة حاليًا والعمل على إصدار إحصاءات جديدة.
- تقيم طرق جمع المعلومات وقضايا النشر.

الهدف الإنتقالي الرابع: توفير بنية تحتية متطورة وبئية عمل مناسبة إلى جميع الكيانات الإحصائية المشكلة للنظام الإحصائي في سورية

يعد توفير الجو المناسب للعمل وسيلة من أهم وسائل زيادة الإنتاجية، حيث أصبح الاهتمام بظروف بيئة العمل وتطويرها وتحسينها باستمرار ميزة تنافسية بين الشركات في العالم، وتعتبر ذلك أهم معيار لتطورها وتقدمها والمحافظة على ولاء فريق العمل لديها، خاصة تلك التي تعتمد أساسا على عقل الإنسان وجهده الفكري والبدني. لذلك يمكن الوصول إلى هذا الهدف من خلالما يلي:

- إعادة تحديث المكتب المركزي للإحصاء وتوفير المناخ الملائم للعمل من خلال تطوير البنية التحتية المادية في المكتب المركزي فيجب التفكير في الإنتقال إلى مبنى واحد ...هناك الكثير من المباني الحكومية المملوكة من قبل حزب البعث مثل مبنى القيادة القومية في البرامكة....
- صيانة أبنية المديريات في الوزرات والمحافظات.
- تطوير القدرات الفنية اللازمة للعمل الإحصائي لدى جميع الشركاء حيث يتضمن العمل على توفير أحدث الأجهزة والمعدات اللازمة لجمع البيانات، وهذا يتضمن شراء الأجهزة الإلكترونية اللازمة لجمع البيانات ميدانياً مثل الأجهزة الكفية واجهزة الحاسوب الشخصية الصغيرة. كما يجب توفير أحدث أجهزة الحاسوب والبرامج اللازمة لإدخال البيانات ومعالجتها.
- تطوير أنظمة إدارة المعلومات لدى المؤسسات الشريكة من خلال بناء قواعد بيانات جديدة في جميع المؤسسات الشريكة وربطها مع بعض.

- تطوير أنظمة المعلومات الجغرافية وربطها بين المؤسسات الشريكة.
- إستخدام تكنولوجيا قواعد البيانات، النظم الخبيرة لدعم القرار الحكومي وتقديم السيناريوهات لعملية صناعة القرار.

الهدف الإنتقالي الخامس: تأمين كادر من الموارد البشرية مؤهل ومدرب ومحفز

يتوقف نجاح أي خطة على الكادر البشري المنفذ لها لذلك حتى ننجح في بناء نظام إحصائي فعال ومتطور في المرحلة القادمة يجب أن تتوفر إدارة موارد بشرية فعالة.

ومن أجل أن يتمكن النظام الإحصائي الوطني من تأدية مهامه، فيجب على المؤسسة تقديم إحصاءات وخدمات ذات جودة عالية تعتمد بشكل أساسي على وجود مهارات بشرية كافية. ويعتمد ذلك بدوره على إمكانية إستخدام موظفين ذوي كفاءات مناسبة والحفاظ عليهم .كما يحظى أرضاء الموظفين وتحفيزهم بنفس الدرجة من الأهمية بتحسن مناخ العمل إذا عمل الموظفون معًا بروح التشاركية وقأموا بأمتلاك مهارات جيدة وبذلوا الجهود لتطويرأنفسهم، وبالتالي سيزداد رضا الموظفين بشكل ملحوظ.

ومن أجل تحيق هذ الهدف:

- بناء إدارة قوية للموارد البشرية في المكتب المركزي للإحصاء.
- منح الإحصائيين مكانة واضحة ومميزة. يجب أن يتمتع الإحصائيين بمكانة خاصة في المؤسسات العامة، بحيث تضمن استقلاليتهم، وامكانية تأدية أعمالهم بحرفية وبما يتوافق وآداب المهنة.
- إيجاد مرجعية واحدة لجميع العاملين في الإحصاء بحيث يصبحون مرتبطين إداريا بالمكتب المركزي للإحصاء حتى وان كانوا يعملون في مجال الإحصاء في جهات آخرى. هذه المرجعية تؤدي الى تحديد مهام الاحصائي، وتعتمد على سياسة توصيف ويفي منسجم ومراتبط، وتحسن الفرص للتنسيق بين المؤسسات والمكتب المركزي للإحصاء،

كما تؤدي هذه المرجعية إلى المزيد من التعبئة وتحسين إدارة المهارات في النظام الإحصائي وفقًا لأفضل الممارسات الدولية.

- إنشاء برنامج للعمل السنوي يحدد الأهداف الأكثر أهمية من حيث المنتجات الإحصائية ويحدد كذلك التغيرات في النشاطات الإحصائية والمنهجيات التي يجب إتباعها. كما يحدد البرنامج أولويات الإستخدم من الموارد البشرية وتحث الأقسام على زيادة كفاءتها .وإعادة النظر في توزيع الموارد البشرية الحالية سنويًا بما يتوافق مع المهام الجديدة والتطوير الذي يطرأ على المجالات الموجودة حاليا بشكل عام.
- خلق البيئة المناسبة للعمل الجماعي حيث يعتبر ثروة بالنسبة للمكتب المركزي للإحصاء ويجب تشجيعه لتعزيز الجوالايجابي بحيث يخلق الإمكانية لامتلاك المهارات الجيدة وتطوير الأفراد.

٣- أهداف المرحلة البعيدة المدى: (مرحلة البناء وتمتد لفترة لخمس سنوات)

بعد إنتهاء المرحلة الإنتقالية حيت يفترض اتمام العمل على بناء الإطار المؤسساتي والنتظيمي من خلال العمل على الجانب المؤسساتي وعلى جانب جودة البيانات وعلى مجال الكوادر البشرية فلابد بعد ذلك على العمل على الأهداف التي تتطلب وقت طويل والتي تتمحور حول السلوكيات للأشخاص وآرائهم في النظام الإحصائي وإقامة علاقات استراتجية بين مختلف مكونات النظام الاحصائي وكذلك البيئة المحيطة به. إذ أنه وبعد تجهيز البيت الداخلي أصبح من الضروري الالتفات الى الأمور الخارجية المؤثرة في النظام الاحصائي والعمل عليها. انطلاقا مما سبق يمكن تسمية المرحلة بمرحلة البناء ويمكن أن نرسم بعض أهداف المرحلة على الشكل التالي:

الهدف العام الأول: زيادة الوعي لأهمية الإحصاء ونشر مفاهيمه

إن العلاقة الجيدة بين النظام الإحصائي الوطني ومقدمي المعلومات هامة جدًا لإنتاج الإحصاءات. وتكمن الخطوة الأولى في تنظيم وتأمين هذه العلاقة من خلال القانون الإحصائي الوطني عن طريق ضمان مبدأين رئيسيين ومتلازمين وهما سرية المعلومات المقدمة والتزام مقدمي المعلومات بالإجابة الصحيحة وهو ما تم العمل عليه خلال المرحلة الانتقالية.

ومع ذلك، ودون وجود الثقة، لن يزود مقدم المعلومات المستطلعين بالمعلومات الصحيحة خوفًا من إساءة إستخدامها.فوجود القانون وحده غير كاف، بل يعتبر الإعلان الدائم عن أهمية الإحصاءات وصحة إستخدامها السبيل الوحيد لبناء الثقة بين الإحصائيين ومقدمي المعلومات وبشكل عام لدى كافة مستخدمي الإحصاءات. وتضمن العلاقة الجيدة والمستمرة مع مقدمي المعلومات تقديم المعلومات بأسرع وقت وأفضل شكل ممكن. ولن يكون ذلك إلا كنتيجة لجهد متواصل وطويل إلى جانب مجموعة من السياسات الدقيقة التي تنظم العلاقات بين الإحصائيين ومقدمي البيانات.

كما يمكن زيادة الوعي الإحصائي إلى إشراك المستخدمين في بناء نظام إحصائي تعود على الأجهزة بفوائد عديدة أهمها:

- ✓ تساعد في التوجيه العلمي والنظري للأجهزة الإحصائية وتساعد في تحديد الأولويات للمسوح والدراسات الإحصائية.
- ✓ توفر الدعم المالي والبشري لتنفيذ البرامج الإحصائية.
- ✓ تساعد في توافق المفاهيم والتعاريف المستخدمة مع أفضل الممارسات المتعارف عليها دوليا.
- ✓ كسب ثقة واحترام مختلف المستخدمين مما يساعد على تحسين نسبة الردود على مختلف المسوح الميدانية.
- ✓ تساعد في بناء نظام آلي متكامل ومتناسق يلبي حاجات البلد من الإحصاءات ويساعد بالتالي في بناء تنمية مستدامة.

كما يمكن القول بأن ظاهرة وجود ضعف الوعي الإحصائي بين البعض من المشتغلين في أجهزة التخطيط وراسمي السياسات التنموية ومتخذي القرارات قد يكون لها أنعكاساتها السلبية على اتخاذ القرارات في القضايا الإجتماعية والاقتصادية بسبب قصور المعرفة بالحقائق والركائز التي يفترض أن يستند إليها ويعتمد عليها للوصول إلى الأهداف المطلوبة، أوقد يكون تم الاعتماد على بيانات ومعلومات منقوصة أو مشكوك في دقتها من قبل القائمين على التخطيط، أو قد يكون السبب مرده إلى الفتور في العلاقة وضعف الاتصال بين المسؤولين عن أجهزة التخطيط وصانعي القرار من جهة وبين منتجي الأرقام والمؤشرات الإحصائية (الأجهزة الإحصائية) من جهة أخرى أو أنعدامه بشكل كلي.

يمكن تحقيق هذا الهدف من خلال :

١. تضمين مواد توعوية حول أهمية الإحصاءات في المناهج الدراسية للجامعات والمدارس.
٢. التركيز على البرامج التوعية في وسائل التواصل الإجتماعي وسائل الإعلام المختلفة الموجهة لراسمي السياسات وصانعي القرار في المؤسسات العامة والخاصة.
٣. اتباع وتطوير برامج التوعية في وسائل الإعلام المختلفة الموجهة للأسر والأفراد.
٤. إنشاء وحدات متخصصة لإدارة المعرفة في كلال مؤسسات الشريكة لتشجيع مشاركة وتبادل المعلومات داخل المؤسسة وبين المؤسسات المنتجة والمستخدمة لتطوير وسائل إدارة المعرفة الإحصائية
٥. تطوير التقارير والأخبار الإحصائية بحيث يتم إعدادها وصياغتها بأسلوب علمي وبلغة سليمة.
٦. تطوير المواقع الإلكترونية لتكون الأداة الرئيسية للنشر وخاصة الموقع الإلكتروني للمكتب المركزي للإحصاء.
٧. عقد دورات تدريبية للإعلاميين على كيفية التعامل مع البيانات الإحصائية عند إعداد الأخبار ذات العلاقة بالعمل الإحصائي.
٨. توزيع واسع النطاق لكل المعلومات الإحصائية عن الأوضاع الإجتماعية والديموغرافية والاقتصادية والبيئية وزيادة الفائدة العملية للمستخدمين من كل البيانات المجمعة.
٩. إحداث وحدات تهتم بتسويق الخدمات الإحصائية وتطوير مديرات العلاقات العامة ودعمهم بالمختصين بالتسويق بعدد من المختصين في مجالات الإعلام، والعلاقات العامة، والترجمة، والتصميم الجرافيكي وغيرها. وضمان وصول الجمهور إلى المعلومات الإحصائية ومنتجات البيانات بإستخدام قنوات وأشكال وصيغ فعالة.

الهدف العام الثاني: تعزيز دور الإحصاء في بناء المؤشرات الدولية

أولت الدول المانحة موضوع بناء القدرات الإحصائية في الدول النامية إهتماما خاصاً، حيث خصصت جزءاً لا بأس به من التمويل الموجه للإحصاء لبناء القدرات الإحصائية من خلال المساعدات الفنية التي يتم تخصيصها في برامج التمويل. فعلى سبيل المثال استحدث كل من الإحصاء السويدي والإحصاء النرويجي وحدات خاصة لإدارة المساعدات الفنية للدول المتلقية لمساعدات من هذه الدول.

كما قام صندوق النقد الدولي بتطوير إطار تقييم جودة البيانات (DQAF)، وقام الصندوق أيضا بتطوير معيارين لنشر البيانات هما المعيار العام لنشر البيانات (GDDS)، والمعيار الخاص لنشر البيانات (SDDS) وتم تشجيع الدول على الانضمام إليهما، وهذا الانضمام يتطلب الوفاء بمجموعة من الشروط الخاصة بنشر البيانات وآليات إعدادها وخطط التطوير عليها والحاجة إلى المساعدات الفنية. ويكون قبول الانضمام إلى هذه المعايير بمثابة اعتراف من الصندوق بالقدرات الإحصائية للدولة. وكذلك قام البنك الدولي بإنشاء صندوق خاص لدعم بناء القدرات الإحصائية (STATCAP) في الدول من خلال توفير الدعم المالي والمساعدات الفنية للدول التي تحتاج إلى تطوير قدراتها الإحصائية على أن تلتزم الدول في البداية بإعداد استراتيجية وطنية لتطوير الإحصاءات فيها مستندة إلى الدعم الحكومي. أما مبادرة الشراكة في الإحصاء من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين (باريس٢١) فقد ركزت معظم جهودها على موضوع بناء القدرات الإحصائية في الدول النامية والدول في مرحلة التحول. وتولت باريس٢١ مهمة مساعدة الدول في إعداد استراتيجياتها الإحصائية الوطنية، وقامت بإعداد دليل لهذه الغاية. وكان من أبرز المبادرات التي قامت بها باريس٢١ تكليف مجموعة من الخبراء الدوليين لإعداد دليل واستمارة خاصة لقياس القدرات الإحصائية في الدول. كما وقام معهد اليونسكو للإحصاء بتطوير برنامج خاص به لمساعدة الدول الأعضاء في بناء قدراتها الإحصائية في مجال إحصاءات التعليم وتكنولوجيا المعلومات والثقافة. وتقوم اللجنة الإحصائية في الامم المتحدة بمجموعة من الانشطة والمبادرات الخاصة ببناء القدرات الإحصائية في العالم، مثل المبادئ الأساسية العشرة للإحصاءات الرسمية، والأهداف الانمائية للألفية (MDGs).

من خلال ما سبق يمكن القول بأن الأهمية لهذا الهدف تنبع من خلال النقاط التالية:

- الحاجة إلى الاستمرار في تقدم المكتب لمواكبة التطورات الدولية، حيث أن هناك تطورات مستمرة في مفهوم الإحصاءات الرسمية على المستوى الدولي سواء من حيث البرامج أو المؤشرات، وهو ما يتطلب لأن تكون قدرات المكتب الإحصائي ملائمة لمواكبة هذه التطورات.
- كون بناء القدرات الإحصائية ليس مطلبا وطنيا فحسب، وانما هناك التزامات دولية يجب تحقيقها حتى يكون المكتب الإحصائي معترفاً بها دولياً، مثل متطلبات الاشتراك في معياري النشر الصادرين عن صندوق النقد الدولي (GDDS وSDDS)، وتوفير مؤشرات التنمية للألفية (MDGs)، وتحقيق الالتزام بالمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية، إضافة إلى القدرة على توفير مجموعات المؤشرات الإحصائية التي تطلبها العديد من المنظمات مثل مؤشرات الفقر والجندر والمؤشرات الاقتصادية والسكانية المتخصصة.
- مواكبة التطور العلمي في المنهجيات الإحصائية سواء من الناحية النظرية البحتة أو القدرة على تطبيق منهجيات مسوح محددة مثل المسوح الصحية الديمغرافية، ومنهجيات إعداد الحسابات القومية وخاصة المؤشرات الربعية، ومنهجيات حساب مؤشرات البيئة وغيرها.

ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال تعزيز العلاقة مع الأجهزة الإحصائية العربية والأجنبية والمنظمات الدولية من خلال:

١- تفعيل آليات التعاون الفني وتبادل الخبرات.
٢- المشاركة الفاعلة في الانشطة الإقليمية والدولية.
٣- عقد برامج توامة مع عدد من الأجهزة الإحصائية العربية والعالمية.

الهدف العام الثالث: الإنتقال إلى عملية التحليل دعامة لتطوير العمل الإحصائي والتخطيطي

يضع الإحصاء بمفهومه العلمي عملية تحليل البيانات مفصلاً آخر لا يقل أهمية عن الجمع والتبويب والعرض لسببين أحدهما أن المستخدم النهائي غالباً ما يهتم بمدلولات الرقم الإحصائي وبقدرته على تفسير الظواهر المختلفة كي يكون اتخاذ القرارات أو رسم السياسات مبنياً على أسس علمية متينة. والسبب الثاني أن تحليل البيانات وإخضاعها للفحص والتقويم والمراجعة من شأنه أن يكشف عن مكامن الضعف أو الخلل بما يساعد في بناء منظومة معلومات أفضل. ومن خلال مراجعة الفترة الماضية في المكتب المركزي للإحصاء نجد بأن الكثير من فعاليات تحليل البيانات لا تزال بسيطة لا تعدو حساب مقاييس النزعة المركزية أو التشتت أو تقدير حدود الثقة أو الخطأ. كما أن الممارسات التطبيقية للتحليلات الإحصائية التي نفذها المكتب المركزي للإحصاء في سورية على طريق تعزيز التحليل الإحصائي متواضعة.

كما أن التحليل يساعد في تعزيز الاحصاء في التخطيط حيث يعتبر الإحصاء من أهم الأسس العلمية المستخدمة في التخطيط عموماً وفي مجال تخطيط القوى العاملة على وجه الخصوص، وذلك لتقدير الاحتياجات من القوى العاملة ولتحديد الأهداف ورسم السياسات واتخاذ الإجراءات المتعلقة بها، إذ يحتل الإحصاء مكانة مهمة في توفير قاعدة متكاملة وواسعة من البيانات عن سوق العمل لقياس حجم الموارد البشرية العاملة وغير العاملة. حيث أصبحت إستخدامات علم الإحصاء في الفترة الحالية تنمو باطراد نتيجة التطورات الكبيرة التي تطرأ على سوق العمل واتساع الاقتصاد وتنوع إنشطته في مختلف الميادين، إلى الحد الذي استقرت فيه طرق الإحصاء وأصبحت جزءا مهما ساعد على ادخال تغيرات جذرية في العملية الإنتاجية والإدارية على مستوى التخطيط لها وتطويرها وقياس النوعية، ومعالجة المشاكل، وأصبح الأداة التي لا غنى عنها في مجال البحث وتفسير الظواهر وبناء التوقعات المستقبلية واتخاذ القرارات.

كما يمكن القول بأن الاحصاء هو العلم الذي يبحث في الطرق والأساليب المختلفة لجمع البيانات وعرضها وتبويبها وتحليلها، ثم إستخدام هذه البيانات في التنبؤ أو التحقق من بعض الظواهر، وبالتالي قبول أو رفض فرضيات الأبحاث أو الإجابة عن أسئلتها الأساسية.

خامساً: الخاتمة

إن عملية بناء نظام احصائي في سورية لا تعني أن البدء من الصفر فهناك بعض النقاط الإيجابية التي يمكن العمل على تعزيزها والبناء عليها مثل وجود إطار قانوني يمكن أن يساعد في المرحلة الأولى ووجود عدد مناسب من الأجهزة الحاسوبية، إضافة إلى شبكة محلية تربط المكتب المركزي للإحصاء مع المديريات في المحافظات والمكاتب التابعة له. كما تتوفر لدى المكتب المركزي للإحصاء أغلب التجهيزات اللازمة للعمل على نظام المعلومات الجغرافي GIS كما يتواجد فريق يعمل على هذا النظام.وفي المقابل يوجد أيضاً الكثير من النقاط السلبية التي يجب تلافيها وتصحيحها فوراً.

أما من ناحية البيئة الخارجية للنظام الإحصائي وجدنا بأن المناخ الثوري يمكن أن يشكل فرصة كبيرة ومن المتوقع أن يؤدي هذا المناخ إلى زيادة إدراك راسمي السياسات وصانعي القرار والمخططين لأهمية البيانات والمعلومات الإحصائية، إلى جانب توفير البيئة المناسبة للعمل الإحصائي. كما يمكن أن يشكل فرصة لعملية تطوير التشريعات التي تحكم العمل الإحصائي وترفع من سوية العاملين وتحسين أحوالهم المعيشية. بالإضافة إلى ما سبق، يمكن أن يؤدي إلى تخصيص قسم كافٍ من الاهتمام إلى الجانب الإحصائي مما يتيح فرصة إلى تأمين متطلبات البنى التحيتة وتدريب الكادر الإحصائي ووضع نظام رواتب وحوافز مشجع للعاملين في هذا الحقل. أما من ناحية التحديات فإن بقاء الوضع العسكري الحالي وعدم توفر وضع أمني مستقر يشكل أكبر تهديد بالإضافة إلى بقاء التشريعات القائمة ذات العلاقة بالعمل الإحصائي على حالها وعدم تطويرها.

كما أن بقاء النظرة للنظام الإحصائي على حالها فهذا يشكل أخطر ما يهدد هذا النظام، ناهيك عن خطورة عدم اعتماد إستراتيجية وطنية واضحة المعالم وتنفيذ مخرجاتها لتطوير النظام الإحصائي.

إن الاهتمام بالمعلومات الإحصائية وتناولها واستخدامها من قبل أفراد المجتمع يعد في حد ذاته ظاهرة صحية تدل على انتشار الوعي الإحصائي بين هؤلاء الأفراد وتوضح ما لهذه الإحصاءات من قيمة ذات مردود إيجابي، كما أن هذا الاهتمام يوضح العلاقة القوية التي تربط بين الإدراك بأهمية الإحصاءات والوعي الإحصائي، والطلب المتزايد على الإحصاءات من قبل المخططين وراسمي السياسات التنموية ومتخذي القرارات والباحثين في مجتمع ما يدل على الفهم والإدراك الواسعين بأهمية هذه الإحصاءات وعملية توفير البيانات الإحصائية اللازمة بالقدر الكافي ترتبط أيضا بتحلي أفراد المجتمع بدرجة من الوعي الإحصائي ، فإذا ما كان هناك وعي إحصائي وفهم وإدراك لقيمة المعلومات الإحصائية فلن يكون هناك ندره في هذه الإحصاءات على الإطلاق.

إن تحقيق أهداف التنمية يعتمد على التخطيط الذي يقوم على إعداد التقديرات الإحصائية الدقيقة واجراء المسوحات للإمكانيات المادية والبشرية المتوفرة. وكما أشارت الأدبيات الاقتصادية فإن عملية التخطيط للتنمية الإجتماعية والاقتصادية ورفع مستوى المعيشة للسكان في أي مجتمع لابد وان تأخذ بعين الاعتبار موضوع السكان وأحوالهم وخصائصهم المختلفة كالتركيب النوعي والعمري والتصنيف المهني والتصنيف حسب النشاط الاقتصادي والتوزيع الجغرافي والتقديرات المتوقعة لحجم هؤلاء السكان خلال الفترة الزمنية المستغرقة في تنفيذ خطة التنمية.

وفي النهاية، يمكن القول إنه من الصعوبة بمكان إنجاز عملية إعادة إعمار وتنمية حقيقية تعتمد على أسلوب التخطيط التنموي الشامل ووضعه موضع التنفيذ في ظل قصور البيانات الإحصائية.

لذلك يمكن القول لابد من توفر نظام إحصائي فعال قادر على إنتاج إحصاءات على درجة من الدقة والشمول وإعداد التقديرات اللازمة وعلى مختلف النواحي إذ لا يمكن للمخططين وراسمي السياسات التنموية تجاهل الخصائص الهامة المتعلقة بالسكان خاصة وأن الأهداف الأساسية المتوخاة من التخطيط موجهة للسكان ورفاهيتهم وتقدمهم الاقتصادي والإجتماعي.